الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

دراسة تقييمية لمستقبل المنظمة العالمية للتجارة في ظل التحديات الراهنة

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

من إعداد الطلبة:

بوزوالغ سلاف

تحت إشراف:

د. بلارو علي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
بلارو علي	أستاذ محاضر أ	جامعة20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا
سلامة وفاء	أستاذ محاضر أ	جامعة20 أوت 1955 سكيكدة	مقيم أول
أرويوقات مولود	أستاذ مساعد أ	جامعة20 أوت 1955 سكيكدة	مقيم ثاني

السنة الجامعية: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾

صدق الله العظيم

أولا وقبل كل شيء وبهذه الآية الكريمة نود أن نشكر المولى عز وجل الذي خلقنا وأحيانا ثم هدانا وأكرمنا وعلمنا ما لم نعلم، فسبحان ربي لا علم لنا إلا ما علمتنا ونسبح بحمدك ونعوذ بك من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، فمن يهدي الله فهو المهتدي ومن يظلل فلن تجد له وليا مرشدا.

وبعد

أوجه تشكراتي التي تتدفق من أعماق القلب إلى أعز وأقرب الناس إليّا والديا الكريمين اللذين ساهما في أن أصل إلى ما وصلت إليه اليوم حفظهما الله وأطال في عمرهما.

أتقدم بالشكر والتقدير وعظيم الامتنان إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور "**بلارو علي**"

الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل المتواضع، مذكرة التخرج ولما قدمه لي

من دعم وتشجيع وتوجيهات قيّمة كان لها الأثر الأكبر في إتمام هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى أعضاء لجنة المناقشة، الدكتور ..... الدكتور ....

اللذان شرفاني بقبول مناقشة هذه المذكرة.

كما لا أنسى من قال فيهم الرسول الكريم

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

أصدقائي الذين وجدتهم في السراء والضراء، الذين قدموا لي يد العون

ليظهر هذا البحث في أبهى صورة له، فجزاهم الله عن كل خير.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى أعز إنسانة في هذا الوجود ونور عيني

والتي كانت ساهرة على نجاحي طيلة حياتي والتي حرصت على مصلحتي

والتي مهما فعلت لها فلن أجازيها لحظة من لحظات تفكيرها بي

إلى أمي الغالية "**فوزية**"

وأرجو من الله عز وجل أن يطيل في عمرها.

كما أهدي هذا العمل إلى والدي الغالي وقرة عييني ووجداني "**عبد الحفيظ**"

الذي ساعدني ودعمني ولم يقصر في أي شيء معي لإتمام هذا العمل

وأدعو الله عز وجل أن يطيل في عمره.

إلى أخي العزيز "**عبد الصمد**" حفظه الله.

إلى كل من أحببته من قريب أو من بعيد.

إلى صديقاتي: "**بشرى، ياسمين، هند، زبيدة**".

إلى الأستاذ الفاضل " **بلارو علي**"

إلى كل زملائي بالجامعة، صديقاتي الإعزاء

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل منذ أن كان مجرد فكرة

حتى ظهر إلى النور.

إلى وطني العزيز الذي وفر لي سبل العلم والمعرفة

بلدي الغالي "**الجزائر**"

الملخص:

تهدف هذه الدراسة لتقييم مستقبل المنظمة العالمية للتجارة في ظل العقبات التي تواجهها في الوقت الراهن وتتمثل أهمية الدراسة في الكشف عن التحديات التي تقف خلف زوال المنظمة العالمية للتجارة من خلال العمل على معرفة أهم الأسباب التي تساهم في نجاحها في ظل هذه االظروف وإبراز أهم المبادئ التي تعتمد عليها المنظمة العالمية للتجارة لتحقيق ذلك, انطلاقا من طرق تساؤل رئيسي متمثل في: ماهي التحديات المواجهة للمنظمة العالمية للتجارة؟، وما هي النتائج التقييمية لمستقبلها؟ولقد تم الإعتماد على منهجية قائمة على تحليل وتقييم عمل المنظمة خلال فترات زمنية محددة وصولا إلى الوقت الحالي .تم تقسيم عملية البحث في هذه الدراسة إلى شطرين اهتم الاول بعرض التأصيل النظري للمنظمه العالمية للتجارة والدراسات السابقة التي اهتمت بهذا الموضوع,في حين اختص الشطر الثاني بتحليل وتقييم عمل المنظمة العالمية للتجارة وعرض انجازاتها والعوائق التي تحول دون تحقيق ذلك.

وقد خلصت الدراسة إلى:

– أن للمنظمة العالمية للتجارة هدف رئيسي تسعى لتحقيقه والمتمثل في تقرير التجارة الدولية العالمية أي تطبيق نظام حرية التجارة الدولية.

– تتحدد إنجازات منظمة التجارة العالمية في أربعة أمور هي: تكنولوجيا المعلومات واتفاقية الخدمات المالية وتسوية المنازعات وإعطاء المزيد من المعاملة التفضيلية للدول النامية محدودة الدخل.

– إن المنظمة تعاني من تحديات والتي تعتبر صراعات بين أعضاء المنظمة خاصة بين القوة الاقتصادية العملاقة الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

– إقدام المنظمة على إصلاح شامل لمواجهة تحديات الأعضاء العالمي التي تعسفت مع تداعيات الوباء.

– رغم هذا فإن أعضاء المنظمة تعمل على وضع قواعد حديثة بشأن مجموعة من القضايا –التجارة الالكترونية وتسيير الاستثمار والتنظيم المحلي في الخدمات.

الكلمات المفتاحية: ، القوة الاقتصادية، التحديات الراهنة، مستقبل المنظمة.

Abstract :

This study aims to assess the future of the World Trade Organization in light of the obstacle it is facing at the present time. The importance of the study is to reveal the challenges that stand behind the demise of a global trade regulator by working on knowing the most important reasons that contribute to success under these circumstances, and highlight the most important principles on which the World Trade Organization relies to achieve thisProceeding from the methods of the main question represented in it What are the challenges facing the World Trade Organization We have been relying on a methodology based on analyzing and evaluating the work of the organization during specific time periods up to the present time and what are the future evaluation results. While the second part was concerned with analyzing and evaluatin. The research process in this study was divided into two parts. The first concern is to present the theoretical effect of the World Trade Organization and previous studies that have been concerned with this topicg the work of the World Trade Organization and presenting its achievements and the obstacles that prevent this in the form of the liberalization of international trade, the application of the system of freedom of international trade. The study concluded it is an information technology agreement for financial services and dispute settlement and giving more preferential treatment to developing countries with limited numbers I WTO is a very impressive goal to achieve, the achievements of the World Trade Organization speak of four things, the organization's embarking on a comprehensive reform to face the challenges of global members that have worsened with the repercussions of the epidemic. The organization suffers from challenges, which are conflicts between members of the organization, especially between the giant economic power of China and the United States of America. Borders a gap of divergence between China and the United States of America on the political, cultural, social and ideological orientation. Despite the goal that they are members of the organization working to develop new rules on a range of issues The World Trade Organization fears the outbreak of the trade war between the United States of America and E-commerce and investment management and local organization in services And the level of economic development for.

فهرس المحتويات

الموضـــــــــــوع	الصفحة
ملخص الدراسة	
تشكرات	
إهداء	
فهرس المحتويات	
مقدمـــة	**أ-ث**
الفصل الأول: الإيطار المفاهيمي للمنظمة العالمية للتجارة وأهم الدراسات	
تمهيد	6
المبحث الأول: ماهية المنظمة العالمية للتجارة وكيفية سيرها	7
المطلب الأول: ماهية المنظمة	7
الفرع الأول: الإيطار التاريخي للمنظمة	7
الفرع الثاني: تعريف المنظمة	8
الفرع الثالث: أهم خصائص المنظمة	8
المطلب الثاني: سيرورة المنظمة	9
الفرع الأول: مهام OMC على الصعيد العالمي	9
الفرع الثاني: شروط الانضمام لـ OMC.	10
الفرع الثالث: مبادئ المنظمة العالمية للتجارة	14
المبحث الثاني: أهم الدراسات السابقة	16
المطلب الأول: دراسة غياط شريف بعنوان الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عنابة، 2007/2006	16
المطلب الثاني: الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط (2001-2009) لـ سهرة قاسم محمد حسين	16
المطلب الثالث: دراسة مخنف سفيان بعنوان مستقبل منظمة التجارة العالمية في ظل إجراءات "ترامب" الحمائية. طالب دكتوراه الطور 3 اقتصاد سياسي، جامعة الجزائر -3- "مقال نشر في مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 16"	16
المطلب الرابع: القيمة المضافة	17
خلاصة	18

الفصل الثاني: نظرة تقيمية لمستقبل المنظمة العالمية للتجارة في ظل الظروف الحالية	
تمهيد	20
المبحث الأول: تقييم أداء المنظمة	21
المطلب الأول: إنجازات المنظمة العالمية للتجارة مع الإشارة إلى إيجابياتها وسلبياتها	21
الفرع الأول: إنجازات المنظمة	21
الفرع الثاني: سلبيات وإيجابيات المنظمة العالمية للتجارة	23
المطلب الثاني: آثار المنظمة العالمية للتجارة (على الاقتصاد العالمي)	26
المبحث الثاني: مستقبل المنظمة العالمية للتجارة في ظل التحديات الراهنة	28
المطلب الأول: التحديات التي تواجه المنظمة العالمية للتجارة	28
الفرع الأول: التحديات التنظيمية	28
الفرع الثاني: التحديات الواقعية	29
المطلب الثاني: أسباب نجاح المنظمة العالمية للتجارة في ظل الظروف الراهنة	30
المطلب الثالث: خلفيات زوال المنظمة العالمية للتجارة "احتضار المنظمة"	31
خلاصة	36
خاتمة	38
قائمة المراجع	
قائمة الملاحق	

مقدمة

مقدمة:

إن من أبرز وأهم الظواهر التي أصبحت تميّز الواقع الاقتصادي الحالي سيادة فكرة عولمة كل المجالات الاقتصادية، وتدويل العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين الدول من أجل تنظيم التحولات والتغيرات التي شهدتها في الساحة الدولية، حيث ظهرت لهذا الغرض منظمات اقتصادية دولية اهتمت بمختلف مجالات النشاط الاقتصادي الدولي وأهمها التي أنشأت في مؤتمر بريتن ودز وهما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث أن الأول عمل في مجال الإقراض والثاني في مجال النقد الدولي، وأما مجال التجارة الدولية فقد بقي بدون تنظيمات دولية تعنى بتنظيمه والتكفل بمقتضياته مما أحدث تعقدا كبيرا في مجال التجارة الدولية نتيجة التزايد الشديد للحواجز والقيود وأثارت جدلا واسعا بين الدول في كيفية الاحتواء والتكفل بموضوع التجارة الدولية وفق أسس ومبادئ دولية، فجاءت فكرة إنشاء منظمة عالمية لتتكفل بما سبق من أحداث ولكن بعض الدول الصناعية في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية رفضت المشروع رفضا مطلقا لأسباب في أغلبها اقتصادية خاصة، ولحسن الحظ فإن الصين باعتبارها ثاني أكبر اقتصاد في العالم تعرب عن دعمها الثابت لمنظمة التجارة العالمية، حيث أن المنظمة تواصل لعب دور كبير في العولمة الاقتصادية، في يونيو 2018 نشرت الحكومة الصينية كتابا أبيض بعنوان "الصين ومنظمة التجارة العالمية"، مشيرة إلى أن الصين "تدعم بقوة نظام التجارة المتعددة الأطراف و في قلبه منظمة التجارة العالمية"، وأنها تعارض الأحادية والحمائية، وتؤكد من جديد على وفائها بالتزاماتها بشأن التجارة في السلع والخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية والشفافية وتتماشى هذه الالتزامات مع مبادئ المنظمة لمواجهة وتحديد التحديات المواجهة لها وتعرقلها.

1- إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث حول السؤال الجوهري التالي:

في ظل التحولات والتغيرات والأزمات التي يشهدها العالم الاقتصادي وخاصة المنظمة العالمية للتجارة، ماهي التحديات التي تواجه المنظمة العالمية للتجارة؟، وما هي النتائج التقييمية لمستقبلها؟

2- الأسئلة الفرعية:

- ما هي المبادئ التي تقوم عليها المنظمة؟
- ما الخلفيات المساعدة لزوال المنظمة؟
- هل أسس المنظمة تساعدها على الصمود؟

3- فرضيات البحث:

لمعالجة إشكالية البحث ولأجل بلوغ الأهداف المسطرة في هذه الدراسة، تم اعتماد الفرضيات التالية:

1. إن من أهم الخصائص المميزة لمبادئ المنظمة في مجال الخدمات أنها تضمنت تسهيلات خاصة ومهمة للدول النامية تتعلق بالاستفادة من التكنولوجيا على أساس تجاري.
2. إن مستقبل المنظمة العالمية للتجارة في ظل التحديات التي تواجهها سوف يتحسن للأفضل لأن المنظمة دائما تسعى لاستخدام أساليب جديدة؛ أي الأجهزة الخاصة بها قادرة على مواجهة هذه التحديات.
3. المنظمة لها أسس متينة تساعدها على الصمود وعدم الانهيار.

4- أهداف الدراسة:

ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها:

1. الكشف على بعض أو أهم التحديات التي وراء زوال أو انهيار المنظمة العالمية للتجارة.
2. محاولة معرفة أهم التحديات التي تواجه المنظمة العالمية للتجارة وأهم آثار المنظمة (على الاقتصاد العالمي).
3. محاولة معرفة أهم الأسباب المساهمة في نجاحها في ظل هذه الظروف.
4. إبراز أهم المبادئ التي تعتمد عليها المنظمة العالمية للتجارة.

5- أهمية الدراسة:

تحتل هذه الدراسة أهمية بالغة في الوقت الحالي نظرا للتغيرات العميقة التي ظهرت كعولمة الاقتصاد وتكمن أهمية هذه الدراسة في إيجاد التحديات التي تواجه المنظمة العالمية للتجارة مع دراسة مستقبلها أو الاستشراف في الوضع الراهن وخاصة بعد إعلان منظمة التجارة كمؤسسة متخصصة في الإشراف على التجارة التي تحتم مستويات عالية من التنافسية وتتطلب الإنتاج الكبير.

6- أسباب اختيار الموضوع:

اختيارنا لهذا الموضوع لم يكن صدفة إنما نتيجة لعدة اعتبارات موضوعية وذاتية، حيث تتمثل الاعتبارات في:

- حداثة الموضوع وأنه يستقطب اهتمام كافة الناس المختصين والعامة.
- أهميته واقترانه بالإصلاحات الاقتصادية الراهنة خاصة المتعلق منها بتحرير التجارة الخارجية.

- اقتران عملية تأثير المنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية بعدة مجالات (السلع، الخدمات، حقوق الملكية الفكرية) المرتبطة بالتجارة عكس ما يعتقده البعض باقتصارها على تجاوز السلع فقط.

أما عن المبررات الذاتية فهي:

- الميل الشخصي للمواضيع ذات الصلة بالتجارة وإبراز خصوبة البحث فيها.
- محاولة المعرفة والخوض في غمار المواضيع المستجدة.
- إمكانية مواصلة البحث في هذا الموضوع.

7- منهج الدراسة:

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب البحث وتحليل أبعاده والإجابة عن الإشكالية المطروحة، تم اتباع منهجية إيمراد، وكذلك تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم انتهاج الأسلوب الوصفي في الفصل الأول القائم على الجانب النظري لوصف الظاهرة المدروسة، أما في الفصل الثاني الجانب التطبيقي استخدمنا الأسلوب التحليلي؛ بالاعتماد على البيانات المستفادة من مصادر مختلفة باللغتين العربية والفرنسية، وتتضمن هذه المصادر الكتب والبحوث ذات الصلة الوثيقة بموضوع الدراسة وكذا التقارير الصادرة عن الهيئات الرسمية الوطنية والدولية الخاصة بـ OMC والمذكرات والأطروحات إضافة إلى المواقع الالكترونية.

8- صعوبات البحث:

بالإضافة إلى الظروف الخاصة، فقد واجهتنا صعوبات جمة شكلت حجرة عثرة أمامنا للوصول إلى أفضل التحاليل والنتائج نورد بعضها فيما يلي:

- أمام حداثة الدراسة التقييمية للمنظمة في ظل التحديات الراهنة اصطدمنا بالنقص الكبير في المؤلفات والمراجع التي تعالج هذا الموضوع.
- الإجراءات البيروقراطية المستعملة كسلاح في وجهنا بما لم يسمح بالحصول على بعض التقارير والتغيرات تراها هامة.
- الوضع الذي يعاني منه العالم بسبب الوباء Covid-19 وانغلاق جميع المكتبات والجامعات، مما يعطل استمرارية العمل.

9- خطة وهيكل البحث:

للإجابة على إشكالية البحث واختبار الفرضيات والوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة وإيضاح أهميتها اقتضت الضرورة تناول الموضوع في فصلين، سبقتهم مقدمة عامة وتلتهم خاتمة عامة تتضمن ملخصا عاما عن

الموضوع متبوعا بأهم النتائج المتوصل إليها التي استلهمنا من خلالها توضيات ومقترحات، ذلك لتحديد الآفاق المستقبلية الحديثة.

وإضافة إلى هذه الدراسات سوف يتم في هذا البحث إثراء موضوع الدراسة التقييمية لمستقبل المنظمة العالمية حيث تعتبر عملية إيجاد حدود واضحة للدراسة من أنجح السبل للمحافظة على أهدافها وجعلها مقتصرة على تحقيق أغراضها كي لا تحتوي على ما ليس له صلة بالموضوع سواء في متنها أو حواشيها.

وبناءً على ما تقدم تطلبت الدراسة التقسيم إلى فصلين: تطرقنا في الفصل الأول إلى الإيطار المفاهيمي للمنظمة العالمية للتجارة وأهم الدراسات من خلال مبحثين، المبحث الأول: ماهية منظمة التجارة العالمية وكيفية سيرها، بينما سيتناول المبحث الثاني أهم الدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني فخصصت دراستي فيه إلى نظرة تقييمية لمستقبل المنظمة العالمية للتجارة في ظل التحديات الراهنة وذلك من خلال مبحثين، المبحث الأول نتناول فيه تقييم أداء المنظمة، أما المبحث الثاني فنخصص دراستنا فيه لمستقبل المنظمة العالمية للتجارة.

الفصل الأول

تمهيد:

لقد شهد العالم منذ أكثر من نصف قرن تطورات كثيرة في الساحة الاقتصادية لاسيما التجارية منها حيث أصبح العالم بحاجة إلى تنظيم عملياته التجارية الخارجية، وبناءً على هذا جاءت فكرة إنشاء منظمة التجارة الدولية (150) في 1947 والصادرة على ميثاق هافانا، إلا أنها باءت بالفشل هذه المبادرة وجاءت بعدها وتحل محلها الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة في تاريخ 30 أكتوبر 1947، وبدأت هذه الأخيرة عملها رسميا في 01 جانفي 1948 إلى غاية أفريل 1994 أين تم إنشاء المنظمة العالمية للتجارة بعد الاتفاقية التي تم التوصل إليها من خلال الأوروغواي، التي تعتبر آخر جولة من جولات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

وللتعرف أكثر عن الموضوع ارتأينا أن نتطرق في فصلنا هذا إلى مبحثين، وهما كالآتي:

المبحث الأول: ماهية OMC وكيفية سيرها.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: ماهية المنظمة العالمية للتجارة وكيفية سيرها.

تمهيد:

ترجع فكرة إنشاء المنظمة العالمية في مؤتمر هافانا في عام 1947، غير أن سبب رفض الولايات المتحدة هذه الفكرة، فقد تم تعويضها بسكرتارية (الجاث) وبعد مرور 46 سنة أتت الفرصة والظروف المناسبة لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة وتعتبر من أهم أنجازات جولة الأوروغواي 1994، وقد وقع عليها مفاوضون وممثلون الدول حيث بلغ عدد الدول (164) دولة لتقوم المنظمة العالمية للتجارة محل الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية (الجاث) لتبدأ عملها رسميا في الأول من جانفي 1995.

المطلب الأول: ماهية المنظمة.

الفرع الأول: الإيطار التاريخي للمنظمة.

في 1945 أعدت الحكومة الأمريكية مشروعا لإنشاء المنظمة على غرار إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في إطار ما عرف باسم اتفاقية بووتنوودز ولأسباب كثيرة تعطل دخول هذا المشروع بسبب اعتراض ورفض الكنغرس الأمريكي على إحداها حرصا على الإبقاء على حرية التحرك للولايات المتحدة الأمريكية في فرض عقوبات تجارية بموجب قانون التجارة الأمريكي بما جعل الدول المشاركة أن تكتفي بالإبقاء على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GAAT، إلا أنه نتيجة للتطورات والتغيرات الهائلة في فترة 80 ونصف من التسعينات من قرن العشرين برزت أهمية إيجاد منظمة التجارة العالمية من جديد وبذلك المطالبة بإحياء هذه الفكرة من خلال جولة الأوروجواي التي بدأت عام 1986 ومناقشتها والاتفاق عليها، فقد تم الإعلان عن توقيع الاتفاقات لجولة الأوروجواي ومراكش بالمغرب عام 1994 لتبدأ عملها في 01 يناير 1995 لتظهر إلى الوجود بعد 50 عاما ولذلك استقبلت بآمال كبيرة من قِبل الدول المتقدمة وكذلك الدول النامية، وتوقعات أن تكون هذه المنظمة لها دور أكثر فعالية في ترسيخ النظام التجاري العالمي في الألفية الثالثة للوصول[1] بالتجارة العالمية إلى آفاق ومجالات أكثر شمولا واتساعا. أول مدير عام تلقى مهام إدارة منظمة التجارة العالمية هو وزير التجارة السابق في إيطاليا: ريناتوروغينو RINATO ROGGIENO وهو أول من تولى هـ=هـ المهام (1995-1999) فاستخلافه كل محل نزاع ما بين مرشحين واحد مؤيد من طرف الو.م.أ MIKE MOORE وآخر من طرف البلدان النامية SUPATCHI PANI PAKDI، وعلى هذا فقد تم الاتفاق على أن MIKE MOORE الوزير الأول السابق النيوزيلندي يترأس المنظمة لمدة 03 سنوات (1999-2000) الذي سيخلفه في سبتمبر 2002 التايلندي (2002-2005)

[1]- ناصر دادي عدون، مثناوي محمد، الجزائر المنظمة العالمية للتجارة أسباب الانضمام، النتائج المرتقبة ومعالجتها، دار التنمية العامة، الجزائر، 2003، ص ص57-58.

SUPATCHI PANI PAKDI ويمكن القول أن إنشاء المنظمة يعكس في حد ذاته تعديلات كبيرة وجوهرية في نظام التجارة العالمي، وعلى جميع دول الأعضاء وخاصة الدول النامية لتكون على مستوى المنافسة الدولية.

الفرع الثاني: تعريف المنظمة.

يمكن القول أن منظمة التجارة العالمية هي: منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات الشخصية القانونية المستقلة وتعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد على إدارة وإقامة عائم النظام التجاري الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي وتقوم على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي المؤثرة على الأطراف المختلفة في العالم، للوصول الى إدارة أكثر كفاءة وأفضل نظام اقتصادي عالمي.

1- المركز القانوني للمنظمة:

يكون للمنظمة شخصية اعتبارية وتمنح دول الأعضاء امتيازات وأهلية قانونية لمباشرة مهامها، كما تمنح لموظفي المنظمة وممثلي الأعضاء الامتيازات والحصانات التي تكفل استقلالية ممارستهم لوظائفهم المتصلة بالمنظمة بصورة لا تقل عن الامتيازات الممنوحة لموظفي الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة.

2- البطاقة التعريفية لمنظمة التجارة العالمية:

- مقرها: جنيف سويسرا.
- انشات: 01 يناير 1995.
- انشات عن طريق: مفاوضات دورة أوروغواي (1986-1994).
- عدد الدول المنظمة إليها:164 دولة.
- ميزانيتها: 196 مليون فرنك سويسري.
- عدد الموظفين: 640 عامل.
- إدارة: المدير العام: روبرتو ازيفيدو.
- اللغات الرسمية: إسبانية، فرنسية، إنجليزية (المادة 16-6 من اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية).

"هي مؤسسة دولية مستقلة من الناحيتين المالية والإدارية وغير خاضعة لمنظمة الأمم المتحدة".

الفرع الثالث: أهم خصائص المنظمة.

الهدف الرئيسي للمنظمة هو تحقيق حرية التجارة الدولية، وذلك بالقضاء على صورة المعاملة التمييزية فيما يتعلق بانتساب التجارة الدولية وإزالة كافة القيود والعوائق والحواجز التي من شأنها أن تمنع تدفق حركة التجارة عبر الدول، أما الأهداف الأخرى فتتمثل فيما يلي[1]:

- رفع مستوى المعيشة لدول الأعضاء.
- السعي نحو تحقيق مستويات التوظيف (التشغيل الكامل) لدول الأعضاء.
- تشجيع حركة الإنتاج ورؤوس الأموال والاستثمارات.
- محاولة إشراك الدول النامية والأقل نموا في التجارة الدولية بصورة أفضل.
- خفض الحواجز الجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية.

وقبل هذا كله أيضا الإشارة إلى أن دولة الأوروغواي لم تقتصر على توقيع الاتفاقيات التي قادت في مجملها إلى منظمة التجارة العالمية فحسب، بل أنها أنشأت منظمة دولية جديدة تهدف إلى الإشراف على تنفيذ الاتفاقات ولتكون المؤسسي لتطبيق هذه الاتفاقيات حيث أجهزتها المختلفة المهام التي تساعد[2].

علاوة على ذلك مدركين أن هناك حاجة لبذل مجهودات إيجابية لكي تضمن حصول البلاد النامية وخاصة البلدان الأقل نموا على حصتهم من النمو في التجارة الدولية المساوية لاحتياجاتهم من النمو الاقتصادي، إضافة إلى ذلك أبعاد عالم اقتصادي مزدهر ومسؤول بصورة أكبر[3].
توفير الحماية الكافي للسوق الدولي حق يلائم جميع مستويات التنمية والمعيشة.

ومن الأهداف الاستراتيجية للمنظمة ضمن جولة أوروغواي:

- الاتفاق بشأن التجارة في الخدمات.
- الاتفاق متعدد الأطراف بشأن التجارة في السلع.
- اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة.
- اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حماية حقوق الملكية الفكرية من خلال اتفاقية التجارة الثنائية.

---

[1]– عبد المالك عبد الرحمن مطهر، الاتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية التجارة العالمية، دار الكتب القانونية، دار الشتات للنشر والبرمجيات، مصر، 2009، ص85.

[2]– تقرير هيئة الاستئناف، الولايات المتحدة، الفقرة الخاصة بالقروض، ص 153.

[3]– ما بين الجاث ومنظمة التجارة العالمية، الدكتور فادي علي حلكي، المركز للبناني للدراسات، 2000.

- تفاهم بشأن القواعد والإجراءات التي تحكم تسوية النزاعات وآلية مراجعة السياسة التجارية[1].

المطلب الثاني: سيرورة المنظمة.

الفرع الأول: مهام OMC على الصعيد العالمي.

بهدف الوصول إلى تحرير كامل للتجارة الدولية تتولى المنظمة العالمية للتجارة المهام التالية:

– تسهيل هذه المنظمة تنفيد وإدارة الأعمال هذه الاتفاقية والاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، وتقوم بالإشراف على تنفيد الاتفاقيات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء.

– تنظيم المفاوضات التي ستجري بين الدول الأعضاء مستقبلا حول بعض الأمور التي تم الاتفاق عليها خلال جولة الأوروغواي كقطاع الخدمات مثلا، الذي تم تأجيل الاتفاق حول كل جوانبه في جولة الأوروغواي إلى المفاوضات التي تشرف عليها المنظمة العالمية للتجارة بالإضافة إلى المفاوضات الأخرى الرامية إلى تحقيق المزيد من تحرير التجارة العالمية.

– الفصل في المنازعات التي قد تنشا بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية، وذلك من خلال الإدارة والاشراف على الاتفاقية المنشئة لجهاز تسوية المنازعات والتي تحدد طبيعة عمل وأسلوب تشكيل لجان التحكيم وجهاز الاستئناف وحقوق إلزامات الدول في إطار الجهاز المذكور وذلك طبقا للتفاهم الذي تم التوصل اليه في هذا الشأن خلال جولة الأوروغواي.

– متابعة ومراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء جهاز مراجعة السياسات التجارية لهذه الدول النامية المتقدمة.

– التعاون مع الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي.

– تنسيق سياسات إدارة شؤون الاقتصاد العالمي تساعد جوانبه المالية والنقدية والتجارية، وتتم المشاورات داخل المنظمة حول الشكل المناسب لأوجه هذا التعاون[2].

---

[1]– المادة 01 و 02 من اتفاقية التجارة العالمية.

[2]– خليل السحمراني، منظمة التجارة العالمية والدول النامية، الطبعة الأولى، دار النفاس للطباعة والنشر والتوزيع لبنان 2003 ص148.

الفرع الثاني: شروط الانضمام لـ OMC.

إنّ شروط العضوية تختلف من منظمة إلى أخرى بحسب نطاق عضويتها فإذا كانت المنظمة عالمية فان شروط القبول تكون أكثر يسرا وسهولة على خلاف المنظمات الإقليمية التي تطلب شروطا خاصة في الدول الأعضاء لا تنطبق على كافة دول العالم.

كما يمكن القول أن عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة هي عملية اندماج الاقتصاد الجزائري في المنظومة التجارية العالمية هذا ما سنحاول شرحه من خلال تخصيصنا في هذا الفرع[1].

1- الشروط العامة للعضوية في منظمة التجارة العالمية: وتتمثل فيما يلي:

أ- إستقلالية الدولة الراغبة في اكتساب العضوية:

حق العضوية في المنظمات الدولية لا يثبت تأهل عام إلا للدول التي تشترط أن تكون حاملة السيادة، حيث تملك مباشرة الشؤون والاختصاصات الداخلية والخارجية دون أن تخضع في ذلك لرقابة أو إشراف سلطة أجنبية. أما الأقاليم المستعمرة فإنها لا تقبل في عضوية المنظمات الدولية إلا إذا كانت معاهدة إنشاء المنظمة تسمح بذلك صراحة.

ومنه الرجوع إلى اتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية بموجب المادة (15) والمادة (16) للأقاليم الجمركية والمنفصلة التي تملك استقلالا كاملا في إدارة علاقاتها التجارية الخارجية والمسائل الأخرى المنصوص عليها في هذا الاتفاق وفي الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف بأن تنظم إلى منظمة التجارة العالمية، وتشمل هذه الفئة الدول الخاضعة للحماية الدولية أو الاحتلال الأجنبي الاستعماري كالأقاليم الخاضعة للوصاية الدولية بشرط أن تسيطر على حركة دخول وخروج الأشخاص والأموال إليها كما تشمل الأقاليم الداخلة في الاتحاد الفيدرالي التي يحق لها التعامل مع الدول الأخرى من الناحية الاقتصادية والتجارية[2].

ب- حرية الدولة:

يعتبر موضوع العضوية في المنظمات الدولية مسألة اختيارية ولا يوجد في القانون الدولي ما يلزم الدولة الدخول في مثل هذه المنظمات على الرغم من إرادتها، وهذا الأمر يتفق الطبيعية لقانونية التنظيم الدولي، وكذلك مبدأ السيادة الذي تقوم عليه العلاقات الدولية.

---

[1]- ناصر دادي عدون، مثناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، أسباب الانضمام، النتائج المرتقبة ومعالجتها، المرجع السابق، ص63.

[2]- مصلح الطروانة، ليلى لعبدي مامين، منظمة التجارة العالمية ومنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع الأردن، عمان 2013، ص181.

وحرية الدولة في هذا الشأن تعتبر من الحقوق الأساسية التي لا تناقش فيها، ويجب أن لا يفسر على أساس أن الدولة لديها حق موضوعي في اكتساب العضوية مهما كانت صفتها، بل أنها تخضع للشروط المحددة ضمن اتفاقية إنشاء المنظمة.

جـ- الالتزام بقواعد المنظمة:

يجب على الدول التي ترغب في اكتساب العضوية بمنظمة دولية معينة أن تهيء نفسها لتحمل الالتزامات التي تقضي بها اتفاقية إنشاء المنظمة وبقية المعاهدات التي تبرم في إطارها، وأن تلزم الدولة أيضا بالقرارات التي تصدرها المنظمة والأمم من ذلك أن تحرص على عدم الخروج عن الإطار العام للمبادئ والأهداف التي قامت المنظمة من أجل تحقيقها.

د- التمثيل في المنظمة:

إن المنظمات الدولية ومنها منظمة التجارة العالمية تملك إدارة مستقلة عن الدول الأعضاء فيها لكن هذه الإرادة لا تعبر عن مصالح دول أخرى خارج نطاقها، فالأصل فيها أن تترجم رغبات أعضائها في حدود المبادئ والأهداف التي تسعى إليها، كما أن المنظمة عندما توجه لأعضائها أوامر تنفيذ التزامات معينة فليس ذلك بهدف فرض إرادتها والتسلط عليها، وإنما تنفيذا لقاعدة الغرم بالغنم، وهي تحتاج في كل ذلك إلى تواجد ممثلين للدول الأعضاء داخل هيكلها التنظيمي حتى تصدر قراراتها بالإسناد إليهم ووفقا لاقتراحاتهم، فتأخذ بشكلها القانوني الصحيح.

هـ- دفع الاشتراكات:

تحتاج المنظمات الدولية من أجل النهوض وإدارة هيكلها الداخلي على أفضل وجه إلى موارد مالية كافية من أجل تحقيق ذلك، وهي في الحصول عليها بصفة أساسية على الدول الأعضاء ويتوجب على كل عضو أن يتحصل جزء من نفقات المنظمة، وأن يتبرع في دفع اشتراكه وفقا للأنظمة المالية التي يعتمدها المجلس العام حتى يتجنب الإجراءات التي قد تتخذ ضده من طرف هذا المجلس باقتراح من لجنة الميزانية والمالية والإدارة[1].

2- الشروط الخاصة بالعضوية في منظمة التجارة العالمية:

وفيما يلي أهم الشروط التي ينبغي توافرها لقطع تذكرة الدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة[2]:

[1]- سمير اللقماني، منظمة التجارة العالمية، آثارها السلبية والايجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية، ط1 2004، ص55.

[2]- المادة السابعة من اتفاقية مراكش.

أ- التعهد بقبول جميع الاتفاقيات الملزمة لمنظمة التجارة العالمية:

يتعين على الدولة التي تسعى للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أن تتعهد بالتوقيع على بروتوكول انضمام يشمل الموافقة على تطبيق جميع اتفاقات المنظمة والمتمثلة في اتفاقية (1947)، واتفاقات جولة الأوروغواي.

ب- تعديل المنظومة القانونية:

على الدولة التي تريد الالتحاق بمنظمة التجارة العالمية إصلاح التشريعات ذات العلاقة بالسياسة التجارية، وحقوق الملكية الفكرية، وتطويرها وفق القوانين المعمول بها على مستوى المنظمة كمراجعة قانون التعريفة الجمركية في المفاوضات، وقوانين تشجيع الاستثمار، وقوانين حماية الملكية الفكرية والقانون التجاري، وإجراءات العقود والتعاقد المتعلقة بالمشتريات الحكومية كذلك إعادة النظر في قوانين وإجراءات المنظومة القضائية كالاعتراف بقرارات التحكيم الدولية، وكذا تعديل اللوائح والإجراءات الإدارية، وغير ذلك من المواضيع ذات الصلة، فالجزائر وسوريا مثلا هما من الدول التي تسعى للحصول على العضوية في منظمة التجارة العالمية وقد قمنا بالعديد من التعديلات القانونية والاجرائية وبإصدار قوانين أخرى جديدة وكل ذلك من أجل خلق بيئة مناسبة وأرضية خصبة لدخول هذه المنظمة وضمان تنفيذ الالتزامات التي تفرضها.

جـ- انتهاج اقتصاد السوق:

فعلى الدول التي تبتغي العضوية في منظمة التجارة العالمية أن تقوم بإصلاحات هيكلية لاقتصادها بصورة جوهرية في جميع الميادين، وتهيئته للانتقال إلى اقتصاد السوق.

د- تقديم تنازلات للتعريفة الجمركية:

توجب منظمة التجارة العالمية على الدولة الراغبة في الانضمام إليها تقديم جدول للتنازلات يحتوي على تعريفات جمركية تشكل التزامات لا يمكن رفعها كقاعدة عامة إلا في حالات خاصة، مع ملاحظة أن التنازلات الجمركية تشمل الإعفاء الجمركي بالكامل أو خفض شرائح التعريفة الجمركية أو تثبيت هذه الشرائح عند حد أقصى لا يجوز زيادته[1].

[1]- مصلح الطروانة، ليلى لعبيدي مامين، منظمة التجارة العالمية ومنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، المرجع السابق ص189.

هـ- تقديم التزامات في الخدمات:

على الدولة التي تسعى للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية إن تقوم بإعداد جدول بالالتزامات التي ستتبعها في قطاع الخدمات يشمل على قائمة بالحواجز والشروط التي تعترض هذا القطاع، ووضع جدول زمني لإزالتها.

ويلاحظ أن الشرط الرابع والخامس المتعلقات بجداول التنازلات الجمركية والالتزامات في الخدمات قد ورد النهي عليهما صراحة ضمن نص المادة (11) من اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية غير ما يخص العضوية الأصلية، لكن هذا لا يعني أنهما غير مطلوبين كذلك في عملية الانضمام لهذه المنظمة.

و- تحرير المبادلات التجارة من القيود غير التعريفية:

يعتبر تحرير قطاع التجارة الخارجية من المتطلبات الأساسية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ويتم ذلك بإلغاء القيود الكمية والقيمة والإدارية كالمنع والحضر وتقييد الحصص وعدم التمييز في المعاملة بين المنتج الوطني والمنتج المستورد وكذلك إلغاء الرقابة على القطاع الأجنبي وتوحيد أسعار العملة وتعويضها والتحرير المطلوب لا يقتصر على السلع وحدها بل ليشمل قطاعات مهمة من الخدمات كالمصاريف والتأمين.

الفرع الثالث: مبادئ المنظمة العالمية للتجارة.

يجب على المنظمة أو النظام أن تتسم بهذه المبادئ:

1- مبدأ الشفافية:

أي الالتزام بعد فرض قيود غير تعريفية كنظام الحصص الكمية لتقييد المستوردات إلا في حدود معينة.

2- مبدأ المعاملة الوطنية:

الالتزام بعدم اللجوء إلى فرض قيود غير تعريفية لحماية المنتج الوطني والتمييز بينه وبين ما يماثله من المنتجات المستوردة.

3- شروط الأمة الأولى بالرعاية:

إنه يتوجب على الدولة العضوة -التي تمنح أي ميزة أو معاملة تفضيلية لأي طرف آخر- أن تمنح الميزة والمعاملة نفسها، حالا من دون قيد أو شرط للدول الأعضاء أخرى كافة، سوى في حال وجود ترتيبات إقليمية كالاتحادات الجمركية والمناطق الحرة.

4- مبدأ التقييد الكيفي للتجارة:

في حال وقوع أزمة في ميزان المدفوعات أو لمواجهة انخفاض جسيم في الاحتياطات النقدية، لكن بشرط تخفيف هذه القيود وإلغائها تدريجيا عندما تزول أسباب وجودها.

5- مبدأ التخفيض المتبادل للتعرفة الجمركية:

وهذا وفق مستويات محددة، وتقديم تعويضات للأطراف المتضررة من رفع التعرفة عند اللزوم.

6- مبدأ عدم إغراق الأسواق بالبضائع:

أي الالتزام بعدم تصدير منتجات بأسعار تقل بصورة غير طبيعية عن أسعارها المحلية وتكاليف الإنتاج مما قد يسبب أضرارا جسيمة للمنتجين المحليين في الدول المستوردة[1].

7- مبدأ اللجوء إلى إجراءات الوقاية في حالات الطوارئ:

التدفق المفاجئ والضخم للمستوردات من سلع معينة قد يلحق ضررا جسيما بالمنتج المحلي، أو يهدد بوقوع ضررا كهذا ويجب تطبيق هذه الإجراءات من دون تمييز والالتزام بإلغائها عند زوال الظروف الطارئة.

8- مبدأ الامتناع عن دعم الصادرات:

تمنع إعانات للصادرات الوطنية: بما يلحق ضررا بطرف متعاقد آخر.

9- مبدأ المعاملة التفضيلية للدول النامية:

أو ما يسمى بقاعدة التمكين، حيث يجوز للدول النامية اتخاذ إجراءات حمائية إضافية لتحقيق المرونة في تعديل تعرفتها الجمركية والحصول على مزايا تجارية من الدول المتقدمة -وفق ترتيبات محددة- بما في ذلك الإعفاء من تطبيق بند الأمة الأولى بالرعاية.

10- مبدأ المفاوضات التجارية:

أي الالتزام بتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء عبر التشاور والتفاوض ضمن نطاق المنظمة بهدف التوصل إلى تسوية عادلة وفعالة[2].

---

[1]- عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية -حالة الجزائر-، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة الجزائر، 2003/2002، ص ص501-502.

[2]- المرجع نفسه، ص502.

المبحث الثاني: أهم الدراسات السابقة.

المطلب الأول: دراسة غياط شريف بعنوان الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عنابة، 2007/2006.

تطرق الباحث في دراسته إلى تقويم آثار منظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية الجزائرية في ظل السياسات والأوضاع الاقتصادية الحالية، وقد توصل الباحث إلى قلة فرص زيادة الصادررات الجزائرية خارج المحروقات مع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، بسبب ضعف القدرة التنافسية للقطاع الصناعي والزراعي والخدمات في الجزائر.

المطلب الثاني: الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط (2001-2009) لـ سهرة قاسم محمد حسين Almanhal, 2018.

تطرق فيه لإلقاء الضوء على الصين كواحدة من القوة الصاعدة للولايات المتحدة الأمريكية مهددة مكانتها كقطب أوحد في العالم، فلم تعد تذكر الصين إلا مصحوبة بصفات مثل التنين أو اللغز أو المارد، مما يعكس وجود إدراك عالمي بأن المستقبل للصين على حساب الهيمنة الأمريكية، وسيكون لذلك في الغالب انعكاسات هامة على النظام الدولي، وينتشر هذا الإدراك بشكل خاص في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبعض الدول الآسيوية سواء داخل مؤسسات صنع القرار أو المؤسسات الأكاديمية أو على مستوى رجل الشارع العادي.

المطلب الثالث: دراسة مخنف سفيان بعنوان مستقبل منظمة التجارة العالمية في ظل إجراءات "ترامب" الحمائية. طالب دكتوراه الطور 3 اقتصاد سياسي، جامعة الجزائر -3- "مقال نشر في مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 16".

تهدف الدراسة إلى معالجة إشكالية مستقبل منظمة التجارة العالمية في ظل السياسة التجارية الخميائية للرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" بهدف حماية الاقتصاد الأمريكي من المنافسة الخارجية، وذلك لفرض رسوم جمركية على الواردات الأمريكية من الفولاذ والصلب القادم على وجه التحديد من: الصين القوة الاقتصادية الثانية في العالم ودول الاتحاد الأوروبي وباقي الدول الأخرى المحددة في القائمة، وذلك علما أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل مركز الصدارة في التجارة العالمية.

Belguendouz Houari : « L » impact de l'accord de libre échange sur la dynamique de commerce extérieur : Algérie-UE « m »moire de magister université d'oran « 2005-2006 ».

المطلب الرابع: القيمة المضافة.

بعد أن تم عرضنا للدراسات السابقة يمكن ملاحظة أن الدراسات السابقة تشابهت مع الدراسة الحالية أو خدمتها في عرض التأصيل النظري لمنظمة التجارة العالمية، حيث تطرقت لتاريخ ظهور المنظمة والإجراءات التي وضعتها للدخول فيها، كما أشارت إلى أهم التحديات التي تواجه المنظمة إلا أن الدراسة الحالية اختلفت عن الدراسات السابقة في بعض النقاط أبرزها عرض أحدث الإجراءات التي قامت بإضافتها المنظمة العالمية للتجارة والتي تحدد شروط انضمام الدول فيها، الإجراءات الجمركية والضريبية الجديدة التي تخدم التطورات التي شهدها العالم مؤخرا خاصة تلك التي تتماشى مع الاقتصاد الرقمي، كما أنن الدراسة قد ركزت على إعطاء نظرة تقييمية لمستقبل المنظمة مع الإشارة إلى الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى زوال المنظمة العالمية للتجارة.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل تبين لنا أنه عند نشأتها وتأسيسها حملت على عاتقها مهمة تطوير حركة التجارة الدولية وزيادة في الانفتاح التجاري بين دول العالم بإنشاء نظام قائم على قواعد وأسس صحيحة، من أجل محاولة إزالة عراقيل التعريفة الجمركية وتحرير شبه كلي للسلع المتبادلة، والتحرير لتجارة الخدمات، والفصل في أهم النزاعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء وكذلك تأسيسا على ما تقدم تتمتع منظمة التجارة العالمية بالشخصية القانونية، لذا يكون لها أهلية تملك الأموال والتصرف فيها، والتعاقد والتقاضي.

حيث تشكل OMC أحد الركائز الأساسية للنظام العالمي الجديد، تقوم على الـ GATT ولكنها تختلف عنها في العديد من الجوانب والالتزام بمبادئ OMC من تاريخ قبول العضوية من طرف هيكل تنظيمي، كما يقوم بفض النزاعات وفق شروط تفرضها بشكل ينسجم مع أحكام المنظمة سواء تعلقت بأحكامها الداخلية والخارجية.

وعلى الرغم من تقدم أعمال OMC، إلا أنها صادفت عدة عراقيل كالدعم التنموي لدول الجنوب، بالرغم من إبرامها لجولة من أجل التنمية "جولة الدوحة" بهدف استرجاع شرعيتها بالنسبة للدول النامية.

الفصل الثاني

تمهيد:

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة حجر الزاوية في فتح أبواب التجارة لما فيه مصلحة الجميع، وتسعى إلى تحقيق الأهداف من خلال إطار مؤسسي وقانوني يفضي إلى السعي لإيجاد حلول تفاوضية لخدمة المصالح التجارية المتنوعة للبلدان الأعضاء في المنظمة، كما تساهم في نقل التقنيات الجديدة والمهارات العالمية والأساليب كما تساعد على استخدام شبكة التوزيع الدولية، إضافة إلى أن المنظمة تواجه تحديات تعرقل نشاطها الاقتصادي لما فيها ظاهرة العولمة وزيادة الدول المنافسة ومنه لابد من تحديد بعض الآثار وإنجازاتها ومختلف أسباب نجاحها.

وإلماما بهذا الموضوع تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين حيث تناول المبحث الأول تقييم أداء المنظمة وخصص المبحث الثاني لمستقبل المنظمة في ظل الظروف الراهنة.

المبحث الأول: تقييم أداء المنظمة.

تمهيد:

احتل موضوع المنظمة العالمية للتجارة مكانا بارزا في العالم، خاصة بعد الحرب العالمية الصانية حيث نال هذا الموضوع اهتمام الكتّاب والباحثين، وقاموا بدراسته وتحليله من مختلف الجوانب، وبناءً على ذلك سوف يتم التطرق في هذا المبحث بعد تقسيمه إلى 03 مطالب: إنجازات المنظمة، آثار المنظمة وسلبيات وإيجابيات المنظمة.

المطلب الأول: إنجازات المنظمة العالمية للتجارة مع الإشارة إلى إيجابياتها وسلبياتها.

الفرع الأول: إنجازات المنظمة.

يعبّر المدير العام "روبرتو" عن إنجازات المنظمة والتحديات الهائلة التي تواجهها في السنوات القادمة.

خلال الربع الأخير من القرن الماضي، ساهمت المنظمة العالمية للتجارة في إحداث تحوُّل في العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث أسهمت القواعد الملزمة للتجارة العالمية في السلع والخدمات في النمو الهائل لأنشطة الأعمال عبر الحدود، ومنذ عام 1995، تضاعفت قيمة التجارة العالمية بالدولار بمقدار أربعة أضعاف تقريبا، بينما زاد الحجم الحقيقي للتجارة العالمية بمقدار 2.7 مرة، وتفوق هذه الزيادة بكثير، خلال تلك الفترة، مقدار الضعفين في أجمالي الناتج المحلي، على مستوى العالم (GDP).

كما انخفض متوسط الرسوم الجمركية إلى النصف تقريبا، من 10.5% إلى 6.4% وبالنسبة لعشرات الاقتصادات التي انضمت إلى منظمة التجارة العالمية بعد إنشائها، فقد ترتب على انضمامها إصلاحات بعيدة المدى والتزامات بفتح الأسواق التي تشير البحوث إلى أنها ارتبطت بزيادة دائمة في الدخل القومي.

وقد اقترنت ظروف السوق التي يمكن التنبؤ بها والتي عززتها منظمة التجارة العالمية، بتحسن الاتصالات من أجل نمو سلاسل القيمة العالمية، كما تمكنت الشركات من تجزئة إنتاج التصنيع في مختلف البلدان والمناطق، نتيجة لثقتها من قدراتها على نقل المكونات والخدمات المرتبطة بها، عبر مواقع متعددة. واليوم، تمثل التجارة ضمن سلاسل القيمة هذه، حوالي 70% من إجمالي تجارة البضائع[1].

وكان ظهور سلاسل القيمة العالمية عاملا رئيسيا في تحفيز نمو اللحاق بالركب السريع في الاقتصادات النامية، مع تسهيل زيادة القدرة الشرائية وإتاحة مختلف الخيارات للمستهلك في جميع البلدان. وليس من قبيل

[1]– موقع المنظمة العالمية للتجارة: community-feedback@swissinfo.ch.

الصدفة أن السنوات الـ 25 الماضية شهدت أسرع انخفاض في معدلات الفقر في التاريخ: ففي عام 1955 كان واحد من كل ثلاثة أشخاص في العالم، يعيش تحت عتبة الفقر المدقع البالغة 190 دولة تبعا لتصنيف البنك الدولي، أما اليوم فيبلغ معدل الفقر المدقع أقل من 10%، وهو أدنى مستوى يسجله على الإطلاق "المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري الذي تشرف عليه، هما ذات منفعة هامة، يستحقان الحفاظ عليهما وتعزيزهما".

وفي السنوات الأخيرة، وافق أعضاء منظمة التجارة العالمية على تبسيط الإجراءات الحدودية من خلال اتفاقية تاريخية لتسهيل التجارة، من المتوقع أن ترفع حجم التجارة إلى أكثر من 1 تريليون دولار سنويا. كما قام الأعضاء بتحرير تجارة منتجات تكنولوجيا المعلومات، وإلغاء دعم الصادرات الزراعية الضارة.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات الكبيرة، ليس من قبيل المبالغة القول إن منظمة التجارة العالمية تواجه اليوم تحديات لا مثيل لها في تاريخها الوجيز نسبيا، فخلال العامين الماضيين، فرضت الحكومات قيوداً تجارية شملت كمية كبيرة من سلع التجارة الدولية – والتي أثرت على 747 مليار دولار من الواردات العالمية في العام الماضي وحده. ويؤدي الشعور المتزايد بعدم اليقين المتعلق بظروف السوق، إلى تأجيل الاستثمارات من قِبَل الشركات، مما يؤثر بطبيعة الحال، على النمو والإمكانات المستقبلية لاقتصاداتنا، إن كيفية مواجهة الحكومات الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لهذه التحديات هي ما سيحدد مسار الاقتصاد العالمي للعقود القادمة.

1- ديناميكية هادئة:

وبشكل عام، فإن الأعضاء المنتسبين إلى منظمة التجارة العالمية، والبالغ عددهم 164 عضواً، هم على يقين بأن منظمة التجارة العالمية والنظام التجاري الذي نشرف عليه، هما ذات منفعة عامة، يستحقان الحفاظ عليهما وتعزيزهما، مما قد يفسر الديناميكية الهادئة في أروقة منظمة التجارة العالمية، فهذه الطاقة واضحة وملموسة وتشير إلى تغييرات جذرية قيد الإعداد.

واليوم، تشهد مهمات التفاوض، في منظمة التجارة العالمية، مرحلة من التجارب التي تعد بإصدار قواعد جديدة، ذات صلة مباشرة باقتصاد القرن الحادي والعشرين، وهواجس الاستدامة المعاصرة .

ومع اقتراب نهاية عام 2019، شهدنا إعادة ضبط المفاوضات البالغة الأهمية، والتي تهدف إلى خفض إعانات دعم صيد الأسماك الذي يعتبر بالغ الضرر عل البيئة، والذي يستنفد محيطاتنا. والأعضاء على علم أنه بحلول شهر يونيو القادم، وعند انعقاد المؤتمر الوزاري الثاني في نور سلطان– كازاخستان، سيتعين علينا التوصل إلى اتفاق في هذا الشأن، وإلا علينا أن نتحمل بشكل جماعي المسؤولية عن فقدان هدف مهم من أهداف التنمية المستدامة. ومن الجدير بالذكر هنا، أنه قد أعيد تنشيط المفاوضات المتعلقة بالزراعة؛ حيث اتخذ الأعضاء خطوات عديدة، لتحديد أين يمكن التوصل إلى اتفاق بشأن قضايا ذات أهمية حيوية.

كما تعمل مجموعات من أعضاء منظمة التجارة العالمية أيضاً، على وضع قواعد جديدة بشأن مجموعة من القضايا – التجارة الإلكترونية، وتيسير الاستثمار، والتنظيم المحلي في الخدمات – والتي تهدف إلى جعل التجارة مضمونة النتائج وأكثر كفاءة في قطاعات الاقتصاد المتطورة. ويسعى الأعضاء كذلك إلى تسهيل مشاركة النساء والشركات الصغرى في التجارة العالمية بشكل أسهل وأكثر أمانا، وهذا من شأنه أن يساعد في جعل التجارة أكثر شمولية.

2- انتكاسة في تسوية النزاعات:

صحيح أنهم عانوا من انتكاسة في نهاية عام 2019 في تسوية النزاعات، وذلك عندما تعذر على الأعضاء الاتفاق على إصلاحات متعلقة بهيئة الاستئناف.

لكنها بدأت فعلياً، مشاورات مع الأعضاء، لاستكشاف جميع جوانب الإصلاحات المتعلقة بتسوية النزاعات، وتُشارك على مستويات سياسية عالية في جنيف وفي عواصم بلدان أخرى، من أجل الوقوف على الحلول المحتملة. في الوقت نفسه، يقوم العديد من الأعضاء بدراسة مجموعة من الخيارات الإبداعية المؤقتة، للحفاظ على فعالية تسوية النزاعات في هاتين المرحلتين، أثناء البحث عن حلول مناسبة دائمة.

مازال الاعتقاد أن منظمة التجارة العالمية أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى، بالنسبة للاقتصاد العالمي، وبالنسبة لخلق فرص عمل، وللنمو والتنمية، وعلى الرغم من كل الشكوك المحيطة بالتجارة اليوم، أعتقد أن عام 2020 يعدُنا بإمكانات حقيقية لتحقيق نتائج هادفة. هناك فرصة جيدة في أن تعطي المفاوضات التي تجري في جنيف ثمارها في نور سلطان، على شكل اتفاقيات أو أُطُر جديدة. وفي الواقع، يمكننا أن نعوّل على المؤتمر الوزاري الثاني عشر، في إبرام واحدة من أكثر مجموعات الاتفاقيات إثارة للإعجاب في تاريخنا.

الفرع الثاني: سلبيات وإيجابيات المنظمة العالمية للتجارة.

1- سلبيات المنظمة وإخفاقاتها.

مما لا ريب فيه أن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتطبيق مبادئها بكل شفافية ودقة؛ يسهم على المدى الطويل في استقرار الأسعار وتطوير الإنتاج المحلي؛ نتيجة اتباع سياسة تثبيت الرسوم الجمركية وإلغائها تدريجيا، وهذا ما سيساعد أيضاً على مكافحة التقليد والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية وزيادة الكفاءة الإنتاجية

بسبب تصاعد وتيرة المنافسة الدولية؛ مما يؤدي إلى انتعاش بعض القطاعات الإنتاجية للدول النامية، وسهولة نفاذ صادراتها إلى الأسواق العالمية، ومن ثَمّ زيادة حجم التبادلات الدولية[1].

أسهم الانخفاض التدريجي للرسوم الجمركية في زيادة العجز بالموازنة وارتفاع تكاليف الإنتاج، ومن ثم زيادة الأسعار. كما أن إجراءات تحرير التجارة الدولية – كما نصتّ عليها اتفاقات المنظمة – تَنصبّ على نسبة محددة من القطاعات التجارية، وتمتد فترات طويلة، وهذا ما أوجد صعوبات أمام الدول النامية من أجل التصدي لمنافسة المنتجات المستوردة ذات الجودة الأفضل والتكلفة الأقل؛ مما زاد من الأعباء الاجتماعية وارتفاع معدلات البطالة يضاف إلى ذلك تخفيض الدعم الحكومي لبعض المنتجات والسلع، مما ينعكس سلبيا على ميزان المدفوعات وارتفاع معدل التضخم. وقد استغلت بعض الدول المتقدمة الاستثناءات لفرض قيود تجارية في بعض الحالات؛ بهدف التحايل على ميثاق المنظمة، ولم تلتزم كثير من هذه الدول يمنح معاملة تفضيلية للدول النامية.

بشكل عام يمكن القول أن توزيع الاثار السلبية والإيجابية على حد سواء بين الدول النامية من جراء تطبيق مبادئ منظمة التجارة العالمية هو أمر يختلف من دولة إلى أخرى تبعا لاختلاف أنظمتها الاقتصادية وهياكلها الإنتاجية أن مدى تاثر اقتصاديات الدول النامية من جراء تطبيق مبادئ المنظمة يتوقف على عاملين هما درجة الانفتاح على الأسواق العالمية وخصائص الصادرات التجارية من السلع والخدمات، فكلما كان الانفتاح على الأسواق العالمية أكبر كلما حدث آثار إيجابية ضمن تطبيق مبادئ الاتفاقية.

أما فيما يخص تركيبة وخصائص الصادرات التجارية من السلع والخدمات فإن الاتفاقية نصت على أحداث تخفيضات مهمة في جدول الرسوم الجمركية المفروضة على المواد الأولية الداخلة في الصناعة بنسب تصل إلى (70%) من النسب السابقة، أما السلع نصف المصنعة فقد نصت الاتفاقية على تخفيض الرسوم المفروضة عليها بنسبة تتراوح بين (32% – 47%).

تتوقع مصادر الأمم المتحدة أن تبلغ الخسارة الكلية لمجموعة الدول العربية بسبب تحرير التجارة الدولية في مجال السلع الزراعية حوالي (900 مليون دولار) سنويا كون المنتجات الزراعية تمثل حوالي 20% من إجمالي الواردات العربية و 4% من إجمالي الصادرات في كافة الدول العربية نتيجة إلغاء الدعم عالميا وانخفاض أرصدة الغذاء العالمي المدعم (نتيجة حتمية لتحرير التجارة العالمية)[2].

[1]– أنظر في: محفوظ لعشب، المنظمة العالمية للتجارة سلسلة القانون الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر، 2006 ص86.

[2]– PDF created with desk PDF PDF writer-tridl :http://www.docudesk.com

هناك من الدول ماقد تحاول استنادا إلى وضعها المتميز في العلاقات التجارية الدولية أن تقحم اعتبارات سياسية من أجل التحايل على تنفيذ التزاماتها التجارية، ويكفي الإشارة إلى القوانين التى اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة رعايا الدول الأعضاء في المنظمة بشأن اتخاذ تدابير ذات طبيعة عقابية ضدهم إذا ما باشروا بنشاطات أو أقاموا علاقات مع مجموعة الدول المعادية لأمريكا.

فإن الاقتصاد يفرضه الأقوياء كما السياسة الدولية.

إن وسط ومجال عمل منظمة التجارة العالمية يتيح للدول التي تتخذ من الرأسمالية نظاما اقتصاديا لها فقط من الدخول في اتفاقاتها.

لقد بات نظام السوق بما يتضمنه من شعارات تحرير التجارة العالمية من القيود الداخلية والخارجية وانحسار دور الدولة المسيطرة في القطاعات التجارية هو السائد في معظم دول العالم.

يعتبر قطاع الخدمات المالية والمصرفية من أهم القطاعات التي تجذب المستثمرين الأجانب لما توفره من سرعة أرباح، وأن تحرير هذا القطاع في الدول النامية سوف يأتي بمجموعة من السلبيات والإيجابيات، ومن أهم السلبيات هي سيطرة المصارف الأجنبية على مصارف الدول النامية المعنية بتحرير قطاعها المالي والمصرفي.

2- الإيجابيات.

إن النطاق القانوني لاتفاق إنشاء المنظمة قد راعى الى حد كبير التعايش بين مسألتين هما (التماثل والتنوع) في التعامل مع الدول الأعضاء، فالتماثل يبدو واضحا بسريان شرطي (الدولة الأكثر رعاية والمعاملة الوطنية لرعايا الدولة في الدول الأخرى) مع منح كل الدول ذات الحقوق القانونية في اطار عضويتها للمنظمة، أما التنوع فيبدو جليا بإقرار الإعفاءات من تطبيق أحكام الاتفاقيات متعددة الأطراف بالنسبة للدول النامية.

جاء موضوع المساواة القانونية بين الأعضاء كأحد الحسنات المسجلة للمنظمة حيث تمتلك كل دولة عضو صوت واحد إن كانت من الدول المتقدمة او النامية ولا يؤخذ بنظر الاعتبار الثقل الاقتصادي لتلك الدولة مما يوفر فرصة للدول النامية من إبداء آرائها بحرية في موضوع التجارة العالمية.

إن الإعفاءات الخاصة التي أقرتها المنظمة والمتعلقة بالدول النامية أضفت على المنظمة المذكورة موضوع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة التي تمر بها الدول النامية من متطلبات وجهود لتحقيق التنمية المطلوبة[1].

[1]- محفوظ لعشب، المنظمة العالمية للتجارة سلسلة القانون الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص ص92-93.

من إيجابيات تحرير قطاع الخدمات المالية والمصرفية في الدول النامية هي أن حالة تحرير هذا القطاع سوف تساعد على نمو قطاع مصرفي قوي في الدولة النامية المعنية لمجابهة الخدمات المتطورة التي تقدمها المصارف الأجنبية، ويتم ذلك من خلال الاندماجات بين المصارف لتكوين مصارف جديدة قوية وذات رأسمال عملاق لإمكانية مواجهة المصارف الأجنبـية.

من أهم الخصائص المميزة لمبادئ منظمة التجارة العالمية في مجال الخدمات أنها تضمنت تسهيلات خاصة ومهمة للدول النامية تتعلق بالاستفادة من التكنولوجيا على أساس تجاري وتحسين الاستفادة من شبكات المعلومات وكذلك إنشاء نقاط اتصال من قِبل الدول الصناعية لتسهيل استفادة موردوا الخدمات في الدول النامية من المعلومات بخصوص الجوانب التجارية والفنية وتكنولوجيا الخدمات.

إن انضمام أغلب دول العالم حوالي 95% منها في تلك المنظمة يجعل بحث موضوع الانضمام إليها من الأهمية لتفادي الانعزال عن ثاني أكبر منظمة دولية بعد منظمة الأمم المتحدة.

قد تنشأ مشكلة مع بعض الدول فيما يخص قوانينها الداخلية فإن إحدى بنود الاتفاقية تنص على أن (كل عضو أن يعمل على متابعة قوانينه ولوائحه وإجراءاته الإدارية الداخلية مع التزاماته المنصوص عليها في الاتفاقات الملحقة). عدم سريان التشريعات المحلية المتعارضة مع القوانين وبذلك قد تنشأ مشاكل بين الدولة العضو والمنظمة كما حصل في مصر.

المطلب الثاني: آثار المنظمة العالمية للتجارة (على الاقتصاد العالمي).

لم يلبث قيام منظمة التجارة العالمية أن غيّر ملامح الاقتصاد العالمي، من خلال ربط علاقات ومصالح تجارية دولية متشابكة بين عدد من البلدان، ومع ميلاد هذه المنظمة اكتملت مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي الحديث الذي يتسم بهيمنة النظام الرأسمالي بمبادئه وآلياته.

وتسعى الدول المنتمية إلى هذه المنظمة للاستفادة من تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال الدولية، وقد سبقت ميلاد هذه المنظمة مفاوضات عسيرة برهنت على التناقضات القائمة بين الدول الصناعية الكبرى الباحثة عن أسواق لتصريف السلع والخدمات التي تنتجها الدول النامية التى تسعى لحماية اقتصادها من المنافسة الحادة وتغذية خزينتها بعائدات الضرائب والرسوم الجمركية على السلع الواردة واعتبار المنظمة جهازا جديدا لتمرير سياسات القوى العظمى المهيمنة.

وقد كرست هذه المنظمة عدة علاقات متكاثفة بين الشمال المصنع، حيث ينتج هذا الأخير ما يعادل 87% من الواردات العالمية وأكثر من 94% من الصادرات العالمية من المواد والسلع المصنعة، والجنوب الذي

مازالت أغلب بلدانه تعاني من مشاكل مزمنة مثل الفقر والبطالة والمديونية الخارجية الخانقة وعدم الاستقرار السياسي، إن أبرز سمات الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن تتمثل في حركة السلع والخدمات ورأس المال والمعلومات ...إلخ عبر الحدود الوطنية والإقليمية، وهي مرتبطة بتطور تكنولوجيات الاتصال التي أدّت إلى جعل العالم يبدو وكأنه قرية صغيرة، وهذه المميزات تتفق مع ما تدعو إليه المنظمة العالمية للتجارة وتتناسق مع معطيات النظام الدولي الجديد.

وقد تميز عقد التسعينيات من القرن العشرين بانهيار الاتحاد السوفياتي وتعاظم نشاط الأسواق المالية وقيام تكتلات اقتصادية كبرى. وبقيام منظمة التجارة العالمية اكتمل المثلث الذي نشكل أضلعه من (صندوق النقد الدولي البنك العالمي، ومنظمة العالمية للتجارة)[1].

[1]– عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط 2008، ص ص163–164.

المبحث الثاني: مستقبل المنظمة العالمية للتجارة في ظل التحديات الراهنة.

المطلب الأول: التحديات التي تواجه المنظمة العالمية للتجارة.

الفرع الأول: التحديات التنظيمية.

إن الهدف من إنشاء المنظمة العالمية للتجارة هو العمل على تحقيق إطار تنظيمي لإدارة العلاقات الدولية التجارية هو العمل على تحقيق إطار تنظيمي لإدارة العلاقات الدولية التجارية، مع أن واضعي اتفاقية مراكش قد توصلوا إلى مجموعة من الأسس التي تحقق هذا الهدف، إلا أن المنظمة تبقى عرضة لمجموعة التحديات التي تعرقل عملها، وتتمثل في كل من أساس وإطار عملها.

1- أساس العمل:

إن منظمة التجارة هي امتداد لإطار تنظيمي الذي كان قائما قبل الجات 1947، فإن الفترة الأولى من المادة السادسة عشر من اتفاقية مراكش قد نصت على أن تسترشد المنظمة بالقرارات والممارسات التي كانت تنتهجها الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الجات، وكذلك الأجهزة التي أنشئت في إطار الجات، وقد تعددت النصوص التي تؤكد على هذا الامتداد. فأمانة الجات تصبح في الحدود الممكنة أمانة للمنظمة، ويصبح المدير العام للجات 1947 هو المدير العام للمنظمة إلى أن يعين المؤتمر الوزاري مديرا عاما.

إن هذا الامتداد الذي يعد ارتباط تنظيمي سابق لا يمكن تجاهله فإنه يمثل في ذات الوقت تحديا لا يمكن إغفاله، إلا أن هذا النشاط اتسع مع المنظمة ليشمل قطاع الخدمات والملكية الفكرية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد اتسع نطاق عضوية المنظمة، الشيء الذي سيكون مصدر المشاكل لم تكن من قبل، وهذا ما يتطلب عملا مكثفا من قبل المنظمة لمواجهة هذه التحديات[1].

2- إطار العمل:

مما لاشك فيه أن المنظمة وضعت أسس التنظيم الدولي التجاري خلال اتفاقية مراكش 94، وخير دليل على ذلك مجموعة الأجهزة التي تم النص عليها في الاتفاقية (الأجهزة العامة المتخصصة والفرعية)، دون استباق لما سيتم في هذه المنظمة فإن لابد من إبداء الملاحظات التالية المتعلقة بمجموعة المسائل، أهمها[2]:

---

[1]- مو لحسان آيات الله، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر-مصر)، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011، ص85.

[2]- محمد قويدري، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية، الملتقى الدولي حول الجزائر والنظام العالمي الجديد حول التجارة، كلية الحقوق، عنابة، 2002، ص341.

- ظهور صعوبة في الربط وإحداث التناغم بين أجهزة المنظمة، إذ من المتوقع حدوث تضارب في أداء عمل الأجهزة نتيجة عدم التنسيق.
- لقد كان من المتوقع الاتجاه نحو تبسيط وتسهيل حل النزاعات في إطار منظمة التجارة العالمية، لكن هذا الاتجاه لم يتم اعتماده مما أدى إلى تعاقب وتداخل الوسائل والذي أدى إلى حدوث تعقيد في أجراءات حل المنازعات بما لا يتوافق وفق طبيعة المسائل التجارية[1].

الفرع الثاني: التحديات الواقعية.

تتصل هذه التحديات بواقع كل المسائل محل التنظيم والدول ذاتها، حيث تنبع من حقيقة واحدة لا يمكن تجاهلها، وهي كون أن اتفاقات منظمة التجارة العالمية لا تزيد عن كونها مجرد تجمع جاء نتيجة مفاوضات طويلة حاولت فيها كل دولة أن تبسط نفوذها بكل ما تملك من قوة لتدعيم قدرتها التنافسية في العلاقة التجارية، إن التحدي الكبير الرئيسي الجديد الذي تواجهه المنظمة هو أن تضيف لمسة إنسانية على أعمالها وقد تعبر عليها بطريقة أفضل وأن تصبح أكثر انفتاحا ومسؤولية، وهذه الأمور مألوفة لإدارة الأعمال الناجحة، غير أن الجات لم تكن محسوسة فإن المنظمة العالمية للتجارة مثلها مثل المشروعات الكبرى أصبحت تعرف بشيطان يسمى العولمة[2].

إن المنظمة العالمية للتجارة تغوص أكثر فأكثر في الأزمة، هذا ما أكده المدير العام لم يتم التوصل إلى اتفاق حول التجارة العالمية، ما أكده في خطابه الذي ختم به المؤتمر، فإنه اعترف بالعجز واتهم العديد من البلدان بالتعطيل على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

إذا كانت جميعها يدعم المنظمة العالمية للتجارة دقيقة فيجب أن تضع في رأسها أن التعددية لا تعني أن تحصل على ما تريد، ولكن أن تحصل على ما هو ممكن. لا يمكنكم أن تنتظروا أن تعمل التعددية وأن تحصلوا على ما تريدونه في الوقت نفسه. فممثل الولايات المتحدة أغلق الباب في وجه المفاوضات قبل يوم واحد من نهاية الاجتماعات، إدارة ترامب لا تتوقف على التركيز على تحيز المنظمة وعدم فعاليتها، لكن الصعوبات التي تواجهها المنظمة لا تعود إلى الأمس، فهي تعمل حسب أعضائها وفقا لأطار عفى عليه الزمن يعود إلى تسعينات القرن الماضي وسيقضي بأن جميع الاتفاقات يجب أن تحصل على قبول جميع الأعضاء "لا يحصل اتفاق في بوينس أيرس، لايزال هناك عمل يجب إتمامه، المفاوضات ستستكمل ابتداء من كانون الثاني/يناير"[3].

---

[1]– مو لحسان آيات الله، مرجع سابق، ص86.

[2]– المرجع نفسه، ص ص86–87.

[3]– بان باتيست لوموان: رئيس الوفد الفرنسي في مؤتمر المنظمة العالمية للتجارة في بونيس أيرس France 24.

المطلب الثاني: أسباب نجاح المنظمة العالمية للتجارة في ظل الظروف الراهنة.

على الرغم من التحديات التي تواجه منظمة التجارة العالمية، فإنه يظل للمنظمة من عناصر قوة وأسباب ما يكفل بها القدرة على النجاح ومواجهة التحديات أو على الأقل التخفيف من حدتها، وتكمن في مجموعة من المسائل تتصل بكل من النظام الذي تستند إليه هذه المنظمة، والوسط الذي تتواجد فيه ومجال ووسائل عملها.

1- النظام:

إذا ما تم مقارنة اتفاق 1994 باتفاق 1947، فإنه يتبين من الوهلة الأولى التقدم الواضح والمتعدد الجوانب، لا يخرج عن كونه مجرد ترتيبات ناتجة عن اعتماد قسم من ميثاق هافانا.

ومع هذه الإلزامية المتوافرة والنطاق القانوني راعى إلى حد كبير التعايش بين مسألتين: التماثل والتنوع في التعامل مع الدول الأعضاء، فالتماثل يبدو واضحا بسريان شرطي الدولة الأكثر رعاية، والمعاملة الوطنية لرعايا الدول الأخرى، مع منح كل الدول ذات الحقوق القانونية في إطار عضويتها للمنظمة، أما التنوع فيبدو ظاهرا بإقرار الإعفاءات من تطبيق أحكام الاتفاقيات متعددة الأطراف[1].

إن التماثل والتنوع مسألتان متجاورتان تم بمقتضاهما كفالة أسس النجاح لعمل منظمة التجارة العالمية، كما أنهما يمثلان المنهج الذي يشكل عنصر قوة القوة.

2- الوسط:

يعد المحيط أو الوسط الذي تعمل فيه منظمة التجارة مناسبا للوصول إلى الأهداف التي تسعى إليها، فمن جهة لم تعد هناك معارضة أو مواجهة أيديولوجية بين دول تنتمي إلى نظام اشتراكي وأخرى تنتمي إلى نظام رأسمالي، خاصة بعد زوال النظام الاشتراكي وبروز نظام اقتصاد السوق في معظم دول العالم.

ومن جهة أخرى فإن المواجهة التي كانت قائمة بين العالم المتقدم والعالم النامي أثناء نشوب أزمة الطاقة في أوساط السبعينات وما ارتبط بها من الدعوة إلى إنشاء نظام عالمي جديد تراعي فيه احتياجات دول العالم الثالث، قد جمدت وحل محلها تجاه نحو الحوار وليس المواجهة، فبانطواء دول العالم الثالث تحت راية نظام اقتصاد السوق وانتهاء أزمة الطاقة وتدني معدلات نموها نتيجة فشل الكثير من تجاربها التنموية، قد باتت تقبل ما انتهى

[1]- مصطفى سلامة، قواعد الجاث: الاتفاق العام للتعريفات والتجارة، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1 1998، ص ص 79-82.

إليه الأمر بإبرام اتفاقية مراكش وملاحقتها أي ما ارتضته الدول المتقدمة والذي لم تجد الدول المتخلفة أمامها من سبيل إلا الرضوخ إليه، فكما أن السلام يصنعه الأقوياء عسكريا، فإن الاقتصاد يفرضه الأقوياء اقتصاديا[1].

3- المجال:

يعد مجال منظمة التجارة العالمية عنصرا قويا في أداء مهامها، فشمولية اختصاصها لكل قطاعات التجارة الدولية، وعالمية عضويتها سيمكنها من الإشراف على إدارة التنظيم التجاري الدولي. كما وأنه من خلال الاتفاقات التي تشرف على تنفيذها والأجهزة المكونة لها سيجعلان منها مرجعية دولية لما قد يحدث من منازعات تتعلق بالتجارة الدولية، وتظهر هذه المرجعية من خلال وقوفها على مسائل وأمور ترتبط ارتباطا وثيقا باحتياجات الدول والأفراد من الجانب التجاري، لهذا فإن أي خروج عن أسس الإطار الدولي للمعاملات التجارية يعد بمثابة خروج على ما اختارته وارتضته الجماعة الدولية، وهذا ما سوف تحاول أن لا ترتكبه معظم الدول[2].

4- الوسائل:

إلى جانب ضبط الأهداف ووضع الإجراءات الضرورية لأداء التنظيم الدولي التجاري لأهدافه، فقد حددت اتفاقية مراكش إقامة مجموعة من الأجهزة التي تملك الخبرة والاختصاص للنهوض بالمهام الممنوحة لها، فإذا كان الهيكل التنظيمي للمنظمة متشعب النواحي، محل جدول فعاليته، فإنه لا يمكن تجاهل وإغفال حقيقة أنه إذا قام كل جهاز بالأعمال المنوطة به، فإنه في نهاية المطاف تصبح القواعد الدولية التجارية محلال لتعامل مستمر وتقويم متعاقب، كما أنه يسهل للتنظيم الدولي التجاري من تحقيق أهدافه المتوخاة من إنشاء منظمة التجارة العالمية.

المطلب الثالث: خلفيات زوال المنظمة العالمية للتجارة "احتضار المنظمة"

لقد تبلورت الأزمة الحالية التي تجتاح النظام التجاري متعدد الأطراف في الخلاف حول إعادة تعيين أعضاء التجارة العالمية، أي إعادة التصميم المؤسسي. حيث برز التنافس بصورة واضحة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، حيث أنها أدركت هذه الاخيرة التهديدات الصينية ومحاولة تغيير الوضع السياسي والاقتصادي القائم في الصين من خلال نشر الديمقراطية بأصول غربية ومراعاة حقوق الإنسان وضرورة تحرير التجارة وفتح الأسواق وتحرير العملة والتعددية السياسية والحزبية ...إلخ، وهي قضايا تهدد الأمن والاستقرار في الصين التي تسعى من

[1]- فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة على الدول النامية، القاهرة، مكتبة مذبولي، ط1، 2000، ص ص116-122.

[2]- Osmane Bekenniche, l'Algérie, le Gatt et l'OMC, office des publications universitaires, Algérie, 2006, pp, 117 et 120.

أجل المحافظة على النظام السياسي الشيوعي وتبني السوق الاشتراكية واتباع سياسات اقتصادية وتجارية ومالية بما يناسب مصالحها ورفضها للسياسات الأمريكية[1].

حيث أوضحت تغيرات على الساحة الدولية خلال الفترة ما بين نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين في التوازنات بين القوى الدولية تنتج عنه انهيار قطب الاتحاد السوفياتي، انفراد آخر بهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، فنجد هناك بعض القوى تفرض نفسها على الساحة سواء كان ذلك بشكل معلن أو مستتر، ولكنه واقع لابد الاعتراف به، ومن أو ضح الأمثلة التي ظهرت جليا على الصعيد الدولي، الصين، التي جذبت الأنظار بقوة إليها، حيث أحدثت تقدما هائلا في مجالات عدة وتعتبر الآلات كواحدة من القوة الاقتصادية العملاقة الصاعدة، حيث أنها هذه الفترة المنافسة وبقوة للولايات المتحدة مهددة مكانتها كقطب أوحد في العالم، مما يعكس وجود إدراك عالمي بأن المستقبل للصين على حساب الهيمنة الأمريكية، وسيكون في الغالب إنعكاسات هامة على النظام الدولي، فضلا عن ذلك فإن هناك فجوة تباين كبيرة بين الصين والولايات المتحدة بشأن التوجه السياسي والثقافي والاجتماعي والإيديولوجي، ومستوى التنمية الاقتصادية لكل منهما، فهناك مجتمع غربي متطور ديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية وعلى الجانب الآخر هناك مجتمع إشتراكي نائم في الصين.

ومن هنا نرى تصاعد الصين كقوة فاعلة في النظام العالمي، والمرشحة لأن يكون لها دور وثقل مؤثران في التفاعلات الدولية خلال القرن الحالي.

إضافة إلى هذا إقدام المنظمة على إصلاح شامل لمواجهة تحديات الاقتصاد العالمي التي تعمقت مع تداعيات الوباء واحتدام الصدام الأمريكي الصيني –جنيف– يخض المرشحون الثمانية لرئاسة المنظمة بعد انطلاق سباق اختيار مدير عام جديد لها، لامتحانهم الأكبر أمام الأعضاء 164 في المؤسسة التي تواجه هجمات من واشنطن وتحديات هائلة وسط أزمة اقتصادية عالمية حادة.

وبعد عرض مشاريعهم تكون لدى المرشحين وبينهم النيجيرية "نغوزي أوكونجو إيويالا"" والبريطاني "ليام فوكس"، بضعة أسابيع حتى السابع من سبتمبر لإقناع العواصم قبل أن تتوافق الدول على تعيين خلف للبرازيلي "روبرتو أزيفيدو"[2].

وسيعرض كل من المرشحين الثمانية وهم ثلاثة أفارقة وآسياويان وأوروبيان وأمريكي لاتيني، خلال الأيام الثلاثة ترشيحهم على الدول الأعضاء خلال اجتماع خاص في جنيف، وتجري التصفية بين المرشحين تباعا اعتبارا من 8 سبتمبر.

[1]– أقدوري، محمد يزيد سمرة قاسم محمد، الصعود الصيني وتأثيره – مكتبة جزيرة الورود، ط2، 2018.

[2]– For more information look at : Samuel P. Huntington, « The Clash of Civilization » The National Interest, (NO.113, june 2002.

وتأمل إفريقيا أن تحظى بفرص في الحصول على المنصب الذي لم يعين فيه أي إفريقي حتى الآن، غير أنه ليست هناك قواعد متبعة بالنسبة لجنسية المدير العام للمنظمة.

1- "السباق المحتدم" (تحديات هائلة):

إن خليفة أزفيدو فإنه سيواجه تحديات كبرى، في ظل الركود الاقتصادي العالمي نتيجة تفشي وباء كوفيد-19، ويواجه المدير العام الجديد للمنظمة مهمات صعبة منها التحضير للمؤتمر الوزاري المقرر عقده في 2021 في الوقت الذي تعرقل فيه الولايات المتحدة آلية تسوية المنازعات التجارية للمنظمة، حيث يطالب الرئيس "دونالد ترامب" بإجراء إصلاحات وبمعاملة أكثر عدلا لبلاده.

ووفق ما أعلنه في تصريحات سابقة الممثل التجاري الأمريكي "روبرت روبرت لايتهايزر"، يريد الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" إعادة برمجة منظمة التجارة العالمية التي يعتقد أنها تعاملت بشكل غير منصف مع المصالح الأمريكية، وبعدما شلّت الهيئة المعنية بتسوية النزاعات لدى المنظمة لإجبارها على فرض إصلاحات تخطط واشنطن لاستهداف السياسة الجمركية والمعاملة الخاصة التي تحظى بها الدول النامية.

ومما لاشك فيه أن هذه الظروف كانت وراء إعلان أزيفيدو وبصورة مفاجئة في منتصف مايو التخلي عن منصبه ومهامه في نهاية أغسطس قبل عام من انتهاء ولايته، مشيرا إلى "أسباب عائلية".

لقد كان أزيفيدو على يقين من أن الخلافات الأمريكية الصينية ستقود لا محالة إلى انهيار المنظمة.

وإضافة إلى العلاقة مع واشنطن، فإن المسار التفاوضييتسم بالفشل منذ تأسيس المنظمة في عام 1995 حيث لم تنجح منذ ولادتها في إتمام جولة واحدة من المفاوضات التجارية في إطار المحادثات التجارية العالمية وأهدرت بذلك الفرصة لتسليم المنافع المتبادلة لأعضاءها. كان من المفترض أن تختتم جولة من المفاوضات، التي بدأت في نوفمبر 2001، بحلول يناير 2005، وبعد مرور 15 عاما على ذلك الموعد، لا يزال أعضاء منظمة التجارة يناقشون ما إذا كانت عملية المفاوضات يجب أن تستمر، ويعتقد بعض الأعضاء أن الأحداث تجاوزت عملية التفاوض، في حين يريد آخرون مواصلة المفاوضات.

وأمام حالة الارتباك التي تواجه المنظمة، إضافة إلى الأزمات الاقتصادية والصحيحة، يتساءل متابعون كيف بإمكان منظمة على وشك الاختصار النهوض من جديد والمضي في طريق الهيكلة والإصلاح؟[1]

[1]- تقرير WTO – مجلة العرب، الخميس، 16 يوليو، 2020، على الساعة 23.

وفق الخبراء، ما يضاعف الخطر هو هشاشة المنظمة التي شهدت على مدار السنوات الماضية عدة هزات، من ذلك تعطيل اتفاق تاريخي تم التوصل إليه في ديسمبر 2013 ينص على تعديل وتبسيط لقواعد التجارة الدولية، خاصة ما يتعلق منها بالإجراءات الجمركية بين الدول الأعضاء.

ولاحظ "نغوزي أوكونجو إيويالا" في تقرير نشرته منظمة بروجيكت سنديكت الدولية أنه حتى الآن، لم تقدم منظمة التجارة سوى عدد ضئيل إلى حد مخيب للآمال من الاتفاقيات البارزة الأخرى، بعيدا عن اتفاقية تسيير التجارة، التي دخلت حيز التنفيذ في فبراير 2017، والقرار الصادر عام 2015 الذي قضى بإلغاء جميع أشكال إعانات دعم الصادرات الزراعية.

ومن ناحية أخرى، عمل بعض أعضاء المنظمة معا على مجموعة من الصفات التجارية الإقليمية الأوسع نطاقا بشكل كبير وتغطي قضايا ملحة مثل الاقتصاد الرقمي والاستثمار والمنافسة والبيئة وتغير المناخ، ومع ذلك فإن بعض قواعد المنظمة القائمة يمكن التحايل عليها بسهولة، ما يخل بدوره بالتوازن بين حقوق الأعضاء والتزاماتهم.

وخلال أزمة فيروس كورونا الحالية، على سبيل المثال، فرضت بعض الدول ضوابط مثيرة للجدل على الصادرات من الإمدادات الطبية والمنتجات الغذائية من أجل تخفيف النقص. وضاعفت الجائحة من مشكلات المنظمة، ومند ظهور الوباء تواجه التجارة العالمية مخاطر لم تواجهها منذ سنوات الحرب الباردة في القرن الماضي وعلى المدى القصير، أصابت جائحى كورونا المستجد حركة التجارة العالمية تراجع حركة التجارة خلال العام الحالي إلى 32%.

كما ألقى التنافس بين الولايات المتحدة والصين بظلاله الكثيفة في العالم الماضي على "هيئة الاستئناف" التابعة لمنظمة التجارة العالمية التي تقوم بأهم وظائف المنظمة المتبقية بعد انهيار جولة الدوحة، ومع تعيين المناهض لمنظمة التجارة "روربرت لايتزر" كممثل تجاري للولايات المتحدة، كان تفكيك هيئة الاستئناف في العام الماضي أمرا محتوما، ما أصاب المنظمة بالشلل.

ورغم ذلك مازال هناك ما يدعو للأمل في أن تجد التجارة العالمية طريقا لتجاوز مشكلاتها الحالية، رغم الظلام الشديد الذي يحيط بها حاليا، فيما اختارت بشكل جدي طريق الإصلاح.

يتفق أعضاء منظمة التجارة العالمية على أن المنظمة تحتاج وبصورة عاجلة إلى الإصلاح حتى يتسنى لها أن تظل قادرة على الاضطلاع بمهمتها، كما أنها بحاجة إلى تحديث في القواعد والمبادئ وكانت الصين ممن دعوا إلى إجراء إصلاحات وتخليص المنظمة من الإجراءات أحادية الجانب التي تتعارض مع قواعدها، معتبرة أن إساءة

استخدام أو التمادي في استخدام تدابير الحماية التجارية الحالية، تسببت بأضرار جسيمة لنظام التجارة الدولية القائم.

2- "إصلاح شامل":

يعتقد أنه ينبغي إعطاء الأولوية لجهود أصلاح نظام تسوية النزاعات في المنظمة التي ازدادت حدة على وقع الخلاف الأمريكي- الصيني.

وعلى صعيد آخر، يدرك أعضاء منظمة التجارة اليوم الحاجة إلى إعادة تشغيل المنظمة بما يتناسب مع القرن الـ 21، وتعتقد الدول المتقدمة أنها تحملت عبء تحرير التجارة فترة أطول مما ينبغي، وأن الدول النامية يجب أن تتحمل مزيدا من الالتزامات إذا كانت في وضع يسمح لها بالقيام بذلك، لكن في الوقت ذاته، نقول الدول الأقل تقدما والدول النامية منخفضة الدخل، إن قواعد منظمة التجارة العالمية تعوق جهودها الرامية إلى تحقيق النمو وتحديث اقتصاداتها، حسب ما ذهب إليه أوكونجو.

ويرى أيضا أنه من الممكن إيجاد التوازن بين الحقوق والالتزامات، كما أظهر تطور قواعد التجارة العالمية والإقليمية منذ عام 1948 يمكن إحراز التقدم والتوصل إلى اتفاقيات مفيدة على نحو متبادل؟

لذا يجب أن تضع المفاوضات الجديدة في الاعتبار مستويات التنمية الاقتصادية المتفاوتة بين الأعضاء، وأن تسعى كما كانت دائما إلى التوصل إلى اتفاقيات عادلة ومنصفة.

وتشمل اولويات المنظمة الحاسمة الأخرى تعزيز الشفافية، في هيئة إخطارات لحظية بشأن التدابير التجارية التي تتخذها الدول.

ويختم "نغوزي أوكونجو إيويالا" تقريره بالقول "إن منظمة التجارة العالمية المحتضرة لا تخدم مصالح أي دولة" وأردف "من المؤكد أن نظام التجارة الدولية الفاعل القائم على القواعد يشكل منفعة عامة، والفشل في إحياء مثل هذا النظام من شأنه أن يقوّض الجهود التي تبذلها الحكومات لانتشال الاقتصاد العالمي من مستنقع الركود"[1].

[1]- مقالة "نغوزي أوكونجو إيويالا"، تقرير "المنظمة تعيش لحظة فشل".

خلاصة:

حاولنا في هذا الفصل الإلمام بجميع النقاط المهمة الخاصة بمستقبل المنظمة والظروف من خلال عرض العراقيل والتحديات التي تواجهها جراء الإنجازات المتواصلة، حيث أنه تواجه أيضا لحظة صعبة في مسارها حيث ينبغي إعطاء أهمية أكبر للمنظمة على الذي تضيفه الصين على المنظمة من خلال دعمها لها لأنه هناك قاعدة في الديبلوماسية يجب التعامل مع النزاعات التجارية بطريقة لا تُفسد الأبعاد الأخرى والعمل قدر الإمكان للحفاظ عليها لأنها لها خلفيات صلبة تدل على تدهور دورها و في طريقها للزوال، وفي الوقت الذي تحيط فيه الأزمات بالمنظمة ووسط تعالي الدعوات بضرورة إقدام المنظمة على إصلاح شامل لمواجهة تحديات الاقتصاد العالمي التي تعمقت مع تداعيات الوباء واحتدام الصدام الأمريكي–الصيني، ورغم كل هذا من صعوبات وتحديات هناك ما يدعو للأمل في أن تجد التجارة العالمية طريقا لتجاوز مشكلاتها الحالية فيما اختارت بشكل جدي طريق الإصلاح.

خاتمة

خاتمة:

إذا كان البعض يرى أن منظمة التجارة العالمية قد نجحت في أهدافها فإن هذا النجاح قد اقتصر على مجموعة من الدول دون غيرها، وذلك نتيجة عبء البلدان المتقدمة بهذه الاتفاقات وحرصا على تحقيق أقصى استفادة ممكنة من تحرير التجارة العالمية وتجاهل مصالح البلدان النامية، غير أنها تعتبر أحد أهم المنظمات الثلاثة التي يقوم عليها النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتي تعني بالجانب التجاري.

تقوم على مبادئ من شأنها تخفيض الرسوم الجمركية، إلغاء الحواجز غير التعريفية بالإضافة إلى إزالة التمييز بين الدول الأعضاء في هذه المنظمة، إذ أنها تعتبر المحرك الأساسي للعولمة التي حلت محل الاتفاقية العامة للتعريفات.

ومما سبق عرضه في هذا الطرح توصلنا إلى أن الفرضية الأولى والمتمثلة في التماثل والتنوع مسألتان متجاورتان بمقتضاهما كفالة لأسس النجاح، هي فرضية صحيحة وهذا لأنها من بين إيجابياتها لأنه يأتي في التعامل ويبدوان واضحان بسريان شرطي (الدولة الأكثر رعاية والمعاملة الوطنية).

أما بالنسبة للفرضية الثانية التي تمثلت في أن أهم الخصائص المميزة لمبادئ منظمة التجارة العالمية في مجال الخدمات لأنها تضمنت تسهيلات خاصة ومهمة للدول النامية تتعلق بالاستفادة من التكنولوجيا على أساس تجاري صحيح، إذ أنها تستفيد من شبكات المعلومات وكذلك إنشاء نقاط اتصال من قبل الدول الصناعية.

وفيما يخص الفرضية الثالثة المتمثلة في منظمة لها أسس متينة مست جميع الاتفاقات كما أنها استطاعت على أن تحرز على التقدم في جميع المجالات.

ويمكننا في الأخير الإجابة على التساؤل الرئيسي والذي تمثل في: ماهي التحديات المواجهة للمنظمة العالمية للتجارة؟ وما النتائج التقييمية لمستقبلها؟

إذ ارتبط مسار أو مفهوم المنظمة بنوعين من التحديات أحدهما ذات طبيعة تنظيمية تتعلق بالمنظمة ذاتها والآخر ذات طبيعة واقعية تنظيمية تتعلق بالمنظمة ذاتها والآخر ذات طبيعة واقعية، إذ تظهر صعوبة في الربط وإحداء التناغم بين أجهزة المنظمة بالإضافة إلى أن التحدي الرئيسي للمنظمة هو أن تضيف لمسة إنسانية على أعمالها وأن تعبر عليها بطريقة أفضل، إذ أنها تواجه عراقيل من القوى الاقتصادية تهددها بالزوال أو الاحتضار.

أولا: أهم نتائج الدراسة.

توصلنا من خلال دراستنا إلى عدة نتائج نذكر منها ما يلي:

– أن للمنظمة العالمية للتجارة هدف رئيسي تسعى لتحقيقه والمتمثل في تحرير التجارة الدولية العالمية أي تطبيق نظام حرية التجارة الدولية.

– تتحدد إنجازات منظمة التجارة العالمية في أربعة أمور هي: تكنولوجيا المعلومات واتفاقية الخدمات المالية وتسوية المنازعات وإعطاء المزيد من المعاملة التفضيلية للدول النامية محدودة الدخل.

– إن المنظمة تعاني من تحديات والتي تعتبر صراعات بين أعضاء المنظمة خاصة بين القوة الاقتصادية العملاقة الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

– إقدام المنظمة على إصلاح شامل لمواجهة تحديات الأعضاء العالمي التي تعسفت مع تداعيات الوباء.

– رغم هذا فإن أعضاء المنظمة تعمل على وضع قواعد حديثة بشأن مجموعة من القضايا –التجارة الالكترونية وتسيير الاستثمار والتنظيم المحلي في الخدمات.

– حدوث فجوة تباين بين الصين والولايات المتحدة بشأن التوجه السياسي والثقافي الاجتماعي والايديولوجي ومستوى التنمية الاقتصادية لكل منهما.

– تخوفات منظمة التجارة العالمية من اندلاع حرب تجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

ثانيا: الاقتراحات و التوصيات.

– العمل على تعزيز كفاءة أعضاء المنظمة من خلال النظر في رفع أو تخفيف الإجراءات والرسوم وتفعيل قوانين المساواة وحماية الملكية الفكرية مع إدخال تعديلات مستمرة على القيود المفروضة.

– توفير الاستقرار السياسي والأمني.

– إبرام العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لجلب أكبر عدد ممكن من الآراء والمنظمين المساندين.

– زيادة الاهتمام بظروف السوق التي تؤثر على النمو والآفاق المستقبلية.

– العمل على إلغاء دعم الصادرات الزراعية الضارة.

– تعزيز قدرة الحكومات على التخفيض من القيود التجارية لأجل تفادي التحديات التي لا تستطيع تخطيها.

من المستحسن النظر في سلبيات المنظمة العالمية للتجارة واعتبارها نوع من التحديات تستلزم صحوة كبرى لمواجهتها.

ثالثا: آفاق البحث.

بعد استعراض نتائج الدراسة تبادرت لنا تساؤلات جديدة يمكن أن تكون بحوثا مستقبلية للمهتمين بالموضوع وهي:

- أثر احتضار المنظمة العالمية للتجارة على العالم بأسره والنظام الجديد.
- كيف يمكن للمنظمة العالمية للتجارة دعم نمو وتطور الدول النامية.
- دراسة الموضوع بالطريقة التحليلية والقياسية.
- نظرة استشرافية لمستقبل المنظمة بعد النهوض من العثرة ومواجهة التحديات.

المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

1. أقدوري، محمد يزيد سمرة قاسم محمد، الصعود الصيني وتأثيره – مكتبة جزيرة الورود، ط2، 2018.

2. خليل السحمراني، منظمة التجارة العالمية والدول النامية، الطبعة الأولى، دار النفاس للطباعة والنشر والتوزيع لبنان 2003.

3. سمير اللقماني، منظمة التجارة العالمية، آثارها السلبية والايجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية، ط1، 2004.

4. عبد المالك عبد الرحمن مطهر، الاتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية التجارة العالمية، دار الكتب القانونية، دار الشتات للنشر والبرمجيات، مصر، 2009.

5. عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط 2008.

6. فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة على الدول النامية، القاهرة، مكتبة مذبولي، ط1، 2000.

7. محفوظ لعشب، المنظمة العالمية للتجارة سلسلة القانون الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر 2006.

8. مصطفى سلامة، قواعد الجاث: الاتفاق العام للتعريفات والتجارة، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1998.

9. مصلح الطروانة، ليلى لعبدي مامين، منظمة التجارة العالمية ومنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع الأردن، عمان 2013.

10. ناصر دادي عدون، مثناوي محمد، الجزائر المنظمة العالمية للتجارة أسباب الانضمام، النتائج المرتقبة ومعالجتها، دار التنمية العامة، الجزائر، 2003.

المذكرات و الأطروحات:

11. عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية –حالة الجزائر–، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التسيير، جامعة الجزائر، 2003/2002.

12. مو لحسان آيات الله، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر– مصر)، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010–2011.

المقالات:

13. مقالة "نغوزي أوكونجو إيويالا"، تقرير "المنظمة تعيش لحظة فشل".

الملتقيات الدولية:

14. محمد قويدري، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية، الملتقى الدولي حول الجزائر والنظام العالمي الجديد حول التجارة، كلية الحقوق، عنابة، 2002.

المجلات والدوريات:

15. بان باتيست لوموان: رئيس الوفد الفرنسي في مؤتمر المنظمة العالمية للتجارة في بونيس أيرس France 24.

16. تقرير هيئة الاستئناف، الولايات المتحدة، الفقرة الخاصة بالقروض.

17. تقرير WTO – مجلة العرب، الخميس، 16 يوليو، 2020، على الساعة 23.

18. ما بين الجاث ومنظمة التجارة العالمية، الدكتور فادي علي حلكي، المركز للبناني للدراسات، 2000.

19. المادة 01 و 02 من اتفاقية التجارة العالمية.

20. المادة السابعة من اتفاقية مراكش.

المواقع الالكترونية:

21. موقع المنظمة العالمية للتجارة: community–feedback@swissinfo.ch.

المراجع باللغة الأجنبية:

22. For more information look at : Samuel P. Huntington, « The Clash of Civilization » The National Interest, (NO.113, june 2002.

23. Osmane Bekenniche, l'Algérie, le Gatt et l'OMC, office des publications universitaires, Algérie, 2006.

24. PDF created with desk PDF PDF writer-tridl :http://www.docudesk.com

الملاحق

ملحق للمذكرة

دراسة تقييمية لمستقبل المنظمة العالمية للتجارة في ظل التحديات الراهنة

مدخل

- خلال الربع الاخير من القرن الماضي ساهمت المنضمة العالمية للتجارة العالمية في احداث تحول في العلاقات الاقتصادية الدولية حيث تعتبر المنظمة العالمية للتجارة أهم دعائم العولمة الاقتصادية الرائدة حاليا ، حيث تعمل وفق معايير محددة تقوم على تنظيم و تسيير العلاقات التجارية العالمية في مجال السلع و الخدمات للدول الأعضاء فيها من أجل تحرير التجارة الخارجية حيت يحتل هدا الموضوع أهمية بالغة في الوقت الحالي نضرا للتغيرات العميقة.

طرح الاشكالية

- تتمحور إشكالية البحث حول السؤال المحوري التالي:
- في ضل التحولات والتغيرات التي يشهدها العالم الاقتصادي و خاصة
- OMC
- ما هي التحديات المواجهة للمنظمة العالمية للتجارة؟
- و ماهي النتائج التقييمية لمستقبلها؟

الأسئلة الفرعية

ما هي المبادئ التي تقوم عليها المنظمة؟

ما هي الخلفيات المساعدة او المهددة لزوال المنظمة؟

الفرضيات

- لمعالجة إشكالية البحث ولأجل بلوغ الأهداف المسطرة اعتمادنا على الفرضيات التالية:

فرضية 1

ان التماثل والتنوع مسألتان متجاورتان بمقتضاهما كفالة لأسس النجاح.

فرضية 2

ان من اهم الخصائص المميزة لمبادئ المنظمة في مجال الخدمات أنها تضمنت تسهيلات خاصة و مهمة للدول النامية تتعلق بالاستفادة من التكنولوجيا على أساس تجاري

الفرضية 3

المنظمة لها أسس متينة تساعدها على الصمود و عدم الانهيار.

المنهج المتبع

- ان للوصول الى هدف الدراسة و أهمية الموضوع تم اعتماد منهجية قائمة على تحليل و تقييم عمل المنظمة العالمية للتجارة خلال فترات زمنية محددة وصولا الى الوقت الحالي. حيت اقتضت ضرورة وأهمية الموضوع الى تقسيم عملية البحث في هده الدراسة الى فصلين
- في حين تضمن الفصل الأول :

الاطار المفاهيمي للمنظمة العالمية للتجارة و اهم الدراسات

الفصل الأول :
الاطار المفاهيمي للمنظمة العالمية للتجارة و اهم الدراسات

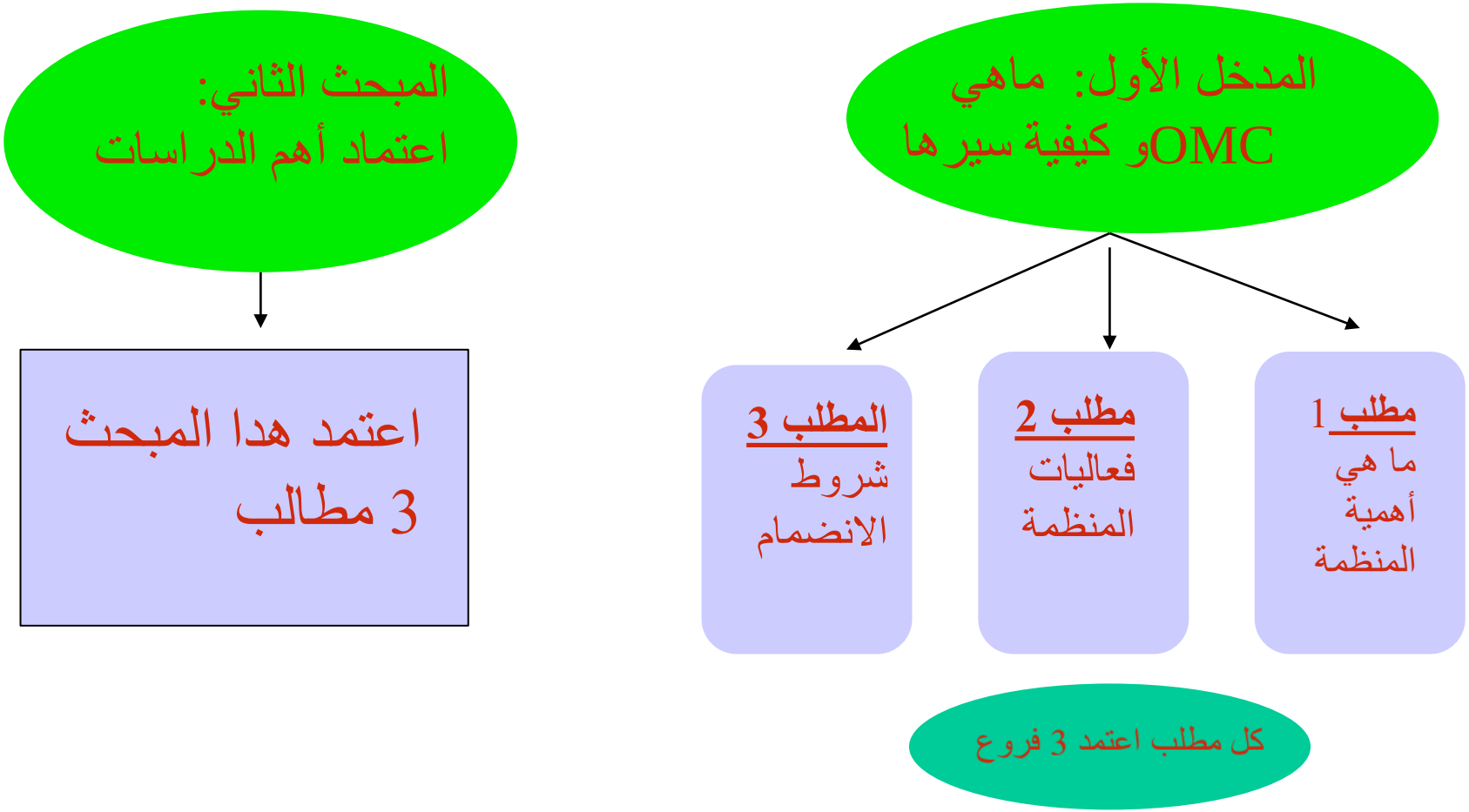

- حيث انه من خلال هدا الفصل تبين أن ه عند نشأتها وتأسيسها حملت على عاتقها مهمة تطوير حركة التجارة الدولية و الزيادة في الانفتاح التجاري بين دول العالم الثالث بإنشاء نظام قائم على قواعد و أسس صحيحة من أجل محاولة إزالة عراقيل التعريفة الجمركية وتحرير شبه كلي للسلع المتبادلة والتحرير لتجارة الخدمات و الفصل في أهم النزاعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء. و كدلك تأسسا على ما تقدم تتمتع المنظمة العالمية للتجارة بالشخصية القانونية ، لدى يكون لها أهلية تملك الأموال و التصرف لافيها و التعاقد و التقاضي.

الفصل الثاني
الجانب التطبيقي

نظرة تقييمية لمستقبل OMC في ظل الظروف الحالية

المبحث الأول:
تقييم أداء المنظمة

- م1: إنجازات المنظمة
- م2: آثار المنظمة
- م3 : سلبيات و إيجابيات المنظمة

المبحث الثاني:
مستقبل المنظمة في الظروف الراهنة

- م1 : التحديات التي تواجه المنظمة
- م2: أسباب نجاح OMC في ضل الظروف
- م3 : خلفيات زوال المنظمة

و بخصوص هدا الجانب التركيز على أهم العناصر :

حيث تعتبر المنظمة العالمية للتجارة حجر الزاوية في فتح أبواب التجارة لما فيه مصلحة الجميع و رغم قصر المدة التي ظهرت فيها الى حيز الوجود الا انها واكبت تطورات و إنجازات مست جميع الاتفاقيات المبرمة و المتفق على إنجازها بين أعضاء المنظمة ، كما أنها استطاعت أن تحرز على التقدم في جميع المجالات التي تضمنت اتفاقية مراكش لانشاء المنظمة العالمية للتجارة

كما تتمكن الشركات من تجزئة انتاج التصنيع في مختلف البلدان و المناطق نتيجة لتقتها من قدراتها على نقل المكونات و الخدمات المرتبطة بها عبر مواقع متعددة. و كان ظهور سلاسل القيمة العالمية عاملا رئيسيا في تحفيز نمو اللحاق بالركب السريع في الاقتصادات النامية مع تسهيل زيادة القدرة الشرائية.

و في السنوات الأخيرة وافق أعضاء المنظمة العالمية للتجارة على تبسيط الإجراءات الحدودية من خلال اتفاقية تاريخه لتسهيل التجارة ، من المتوقع ان ترتفع حجم التجارة الى اكتر من ترليون دولار سنويا. كما قام الأعضاء بتحرير تجارة منتجات تكنولوجيا المعلومات الغاء دعم الصادرات الزراعية الضارة. و تأتي هده الدراسة لتقييم مستقبل المنظمة في المشاكل و الظروف التي تواجهها على الرغم من هده الإنجازات الكبيرة ليس من قبيل المبالغة القول ان منظمة التجارة العالمية تواجه تحديات لا مثيل لها في تاريخها الوجيز نسبيا.

علاوة على دالك فان الشئ الدي لا يمكن اغفاله حول مصير و مستقبل المنضمة هو ارتباطها الوثيق بنوعين من التحديات أحدهما :

تحديات ذات طبيعة تنظيمية تتعلق بالمنظمة ذاتها

تحديات طبيعية واقعية تتصل بواقع كل المسائل محل التنظيم الدولي

لان مستقبلها مرتبط ارتباطا وثيق بهده التحديات و التي تعتبر صراعات بين أعضاء المنظمة حيت تتنافس الدول الصناعية الكبرى فيما بينها للسيطرة على الأسواق العالمية.

فخلال العامين الماضيين فرضت الحكومة قيود تجارية شملت كمية كبيرة من سلع التجارة الدولية و التي اثرت على 747 مليار دولار من الواردات العالمية في العام الماضي وحده و يؤدي الشعور المتزايد بعدم اليقيين المتعلق بظروف السوق الى تأجيل الاستمارات من قبل الشركات مما يؤثر بطبيعة الحال على النمو و الإمكانيات المستقبلية لاقتصاداتنا و ان كيفية مواجهة الحكومات لأعضاء في منظمة التجارة لهده التحديات هي ما سيحدد مسار الاقتصاد العالمي للعقود القادمة

كما تعمل مجموعة من أعضاء المنضمة أيضا على وضع قواعد جديدة بشأن مجموعة من القضايا:

التجارة الالكترونية

و

تسيير الاستثمار

إضافة الى

التنظيم المحض في الخدمات

نتائج الدراسة

من النتائج المتوصل اليها ما يلي :

ان للمنظمة العالمية للتجارة هدف رئيسي تسعى لتحقيقه والمتمثل في تحرير التجارة الدولية العالمية أي تطبيق نظام حرية التجارة الدولية.

تتحدد إنجازات منظمة التجارة العامية في اربع أمر هي :

تكنولوجيا المعلومات واتفاقية الخدمات المالية وتسوية المنازعات و إعطاء المزيد من المعاملة التفضيلية للدول النامية محدودة الدخل.

اقدام المنظمة على اصلاح شامل لمواجهة تحديات الإعفاء العالمي التي تفشت مع تداعيات الوباء

إن المنظمة تعاني من تحديات والتي تعتبر صراعات بين أعضاء المنظمة خاصة بين القوة الاقتصادية العملاقة الصين والولايات المتحدة الامريكية.

تخوفات منظمة التجارة العالمية من اندلاع حرب تجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين

رغما هدا فان أعضاء المنضمة تعمل على وضع قواعد جديدة بشان مجموعة من القضايا.

الآفاق والتوصيات

في ضوء نتائج الدراسة ثم اقتراح سبل وتوصيات

يمكن ان تكون هناك فجوات مستقبلية للمهتمين بالموضوع

** أثر احتظار المنظمة العالمية للتجارة على العالم باسره والنظام الجديد

** دراسة الموضوع بالطريقة التحليلية والقياسية

** نظرة استشرافية لمستقبل المنظمة بعد النهوض من العثرة و مواجهة التحديات

السبل والتوصيات

العمل على تطوير واستحداث عدد من الأجهزة التي تعنى بالتجارة لتحقيق المشاركة الفعالة

و يمكن ان يكون الدرس الدي تقدمه التجارب العالمية في تعاملها مع الانفتاح في ضل المنظمة درسا هاما ، اذ تمكنت بعض هده البلدان و منها الصين من اطلاق عملية التنمية الشاملة و اعتمادها على امكانيتها و طاقتها ، فضلا على اصلاح الاقتصاد لفاضحت سوقها جادبة للاستمارات الخارجية و لاستشراق المستقبل الاقتصادي.